الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٤١
المعقودة يوم الخميس
٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد بورسو (غرينادا)
(نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

خطاب سعادة الأب الموقر جين برتراند أريستيد، رئيس جمهورية هايتي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستستمع الجمعية العامة أولا الى خطاب رئيس جمهورية هايتي.

اصطحب الأب الموقر جين برتراند أريستيد، رئيس جمهورية هايتي، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية هايتي، فخامة الأب الموقر جين برتراند أريستيد، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أريستيد (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسعدني أن أحيي الجمعية العامة نيابة عن شعب هايتي.

وأتوجه أنا ورئيس الوزراء، روبير مالفال، ووزراء هايتي ودبلوماسيوها الموجودون هنا، بالشكر الى الأمم المتحدة والى كل الذين يقفون معنا ونحن في طريقنا الى استعادة الديمقراطية في هايتي.

ونتوجه بالشكر على وجه الخصوص الى الأمين العام للأمم المتحدة، والى الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والى الرئيس بيل كلينتون والى المبعوث *الخاص، دانتي كابوتو، والى المستشار الخاص لورنس بيزولو، والبلدان الصديقة الأربعة وهي كندا وفرنسا وفنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولا يفوتني أن أذكر جميع الأصدقاء الآخرين في الكاريبي وأمريكا وأوروبا وآسيا الأعزاء على قلوبنا الذين رحبوا بنا ترحيبا حارا. ومن الدول الأخرى التي نشير اليها جمهورية الصين في تايوان، التي نأمل أن تستعيد قريبا مكانها في أسرة الأمم المتحدة العظيمة.

وفي ١٤٩٢ وصلت شعوب افريقيا الى العالم الجديد. ومنذ ذلك الحين مرت بالفعل خمسمائة عام - ٥٠٠ عام من التاريخ جمع خلالها حصاد ثقافي وتحريري وفير. وخلال الفترة من ١٧٩١ و ١٨٠٤ حصلت هايتي على استقلالها تحت قيادة توسان لوفرتور وجون جاك ديسالين، والحرية، وهي القوة الدافعة للحياة، أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتنا قلبا وقالبا.

ونحن نعيش. وهايتي ستعيش. وهايتي تمثلنا. ونحن نمثل هايتي.

لا شك في أنه كانت هناك تقلبات، وستستمر. إلا أنه لا يمكن لأي شيء أن يمنعنا من الدفاع عن حقوقنا الثابتة التي لا تنكر في الحياة وفي الحرية وفي

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.41
29 November 1993

ARABIC

93-86992(A)

السعي لتحقيق السعادة وفقا لقانون استقلالنا لعام ١٨٠٤ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.

ومما يسعدنا كثيرا أن نجد نفس هذه القيم الأساسية متضمنة في الإعلان الأمريكي للاستقلال، وهي:

"... إن جميع البشر يُخلقون متساوين، وأن خالقهم يمنحهم حقوقا ثابتة، وأن منها الحق في الحياة وفي الحرية وفي السعي لتحقيق السعادة...".

إن هايتي، التي كانت أغنى مستعمرة فرنسية في القرن الثامن عشر، يجب أن تكون دولة تتمتع بالإنصاف الاجتماعي والحرية الاقتصادية والاستقلال السياسي.

والعلوم السياسية، بصفتها تخصصا مهنيا مستقلا، عندما ركزت اهتمامها على الدولة وضعت بعض المبادئ التوجيهية الرشيدة لإقامة دولة القانون. وعلى الرغم من العواصف السياسية في بلدنا سنعيد بناء دولة مستقرة تقوم على القانون.

واستعادة الديمقراطية تعني ضمنا التعددية الايديولوجية والتغير السياسي والنمو الاقتصادي. وأود أن أكرر أن المحاور العلمية لهذه العملية تقتضي تحقيق معادلة سياسية بين المصالحة والعدالة. مصالحة بين الجميع وعدالة للجميع.

إن السلم في خطر، على المستوى الوطني وفي نصف الكرة وفي العالم. ولا يمكننا أن نرسم الخطوط العريضة للنظام العالمي الجديد دون أن نلتزم بإدخال الديمقراطية. فهناك ارتباط لا يمكن فصمه بين الديمقراطية واللاعنف. وهناك تناقض بين الديمقراطية والعنف المؤسسي. إن هايتي تعاني الآن من عنف هيكلي قديم جدا. لقد أدى الانقلاب إلى إبادة جماعية حقيقية. وفي لغة القانون لا يمكن أن يسمى اغتيال شعب إلا باسم واحد هو الإبادة الجماعية. والغرض هو الإبادة بغية السيطرة، والسيطرة بغية القضاء على العملية الديمقراطية واستبدالها بالاستعمار الجديد. وقد قال أبراهام لنكولن في عام ١٨٦٤ إذا أمكننا أن نقبل العبودية أمكننا أن نقبل أي شيء.

وبالمثل نشهد بيتيون رئيس جمهورية هايتي وهو يرحب ببوليفار الذي هزمته قوات فرديناند السابع ويقدم له الملجأ والمساعدة بغية القضاء على العبودية في كولومبيا وفنزويلا واكوادور وبوليفيا وبيرو.

واليوم، كما حدث في كريت آبييرو، يمكن أن يقول ديسالين مرة أخرى ببطولة "سنموت جميعا فداء للحرية". مات الكابتن فريتز بييرلويس فداء للحرية والديمقراطية، ومات أخونا أنطوان ايزميري فداء للحرية والديمقراطية، ومات أخونا عن مالاري، وزير العدل، فداء للحرية والديمقراطية، وقد مات أكثر من ٤ آلاف نسمة من مواطني هايتي فداء للحرية والديمقراطية، تغمدهم الله جميعا برحمته.

هذا العنف المؤسسي يمنع الممارسة الحرة لحقوق الإنسان التي يكفلها الدستور بصفة رسمية. ومن محاسن الصدف أننا ننوي، باستعادة الديمقراطية، أن نشجع ميلاد روح الإبداع في هايتي وتحويل ظروف حياتنا. ومن المؤكد أننا سننتقل بكرامة من الإملاق إلى الفقر، وإن استغرق ذلك بعض الوقت.

إن مواطنينا، وعددهم ٦,٩ مليون نسمة، يعيش مليونان منهم في الحضر و ٤,٩ مليونا في الريف، سيجنون حصاد السلم والسعادة. وستتحسن نوعية الحياة. ولن يصل معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ٩٤ في الألف بعد الآن. ولن تتراوح البطالة بين ٧٠ في المائة و ٨٠ في المائة بعد الآن. ولن يعيش ٩٠ في المائة من سكان الحضر في مدن الصفيح بعد الآن. ولن يكون لدينا بعد الآن جندي لكل ألف نسمة، ولا ١,٨ طبيب لكل ١٠ آلاف نسمة، ولا جيش يبلغ عدد أفراده ٧ آلاف نسمة ويبتلع ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية. إن نوعية الحياة ستكون أفضل.

ونأمل أن تمكننا أخيرا المساعدة التقنية - التي طلبناها من الأمم المتحدة - من اضفاء الطابع المهني على الجيش. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبعث برسالة سلام إلى ضباط جيش هايتي ورجاله. ورئيس الجمهورية، بصفته ضامنا للاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية، يذكر بأن القوات المسلحة ليس لها صفة سياسية - المادة ٢٦٥؛ وأن الشرطة أنشئت للمحافظة على النظام العام وحماية حياة المواطنين وممتلكاتهم - المادة ٢٦٩.

وفي نهاية المطاف كان ينبغي للقوات المسلحة وللشرطة أن تتخلص من كبار ضباطها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. تأخر الوقت ولكن لم يفت الأوان. سيتعين عليهم أن يذهبوا. لن ينتج عن هذا الانتهاك الصارخ لاتفاق جزيرة غفرنرز إلا الإسراع الرهيب بالاندفاع المتهور إلى الانهيار الوطني. تأخر الوقت ولكن لم يفت الأوان. سيتعين عليهم أن يذهبوا.

كان انتهاء الحرب الباردة نذيرا بالقضاء على الدكتاتورية وأفسح الطريق أمام التفاوض المسؤول. فلا يمكن لأي إنسان أن يعيش في عالم فوضوي عابث. يجب علينا أن نقيم دولة القانون التي تضمن فصل سلطات الدولة والتوزيع المتناسق لها لتخدم المصالح الأساسية للأمة كلها.

وفي هذا السياق، نرى أن من الضروري أن نتذكر المقترحات الستة التي تم تشاطرها مع القطاع الخاص في هايتي في تموز/يوليه الماضي. وعندما نعود سننفذ ما يلي: أولا، اتخاذ خطوات فعالة على مستوى الاقتصادات الوسطى، وهي التدابير التي تنشئ علاقة بين مستوى الاقتصادات الكلية ومستوى الاقتصادات الدقيقة، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على الحياة اليومية للشعب ويؤدي إلى الدرجة اللازمة من اللامركزية. ثانيا، تنفيذ عملية قانونية لترشيد إدارة موارد الدولة وإدخال التعديلات على الميزانية وإصلاح النظامين الضرائبي والمصرفي. ثالثا، إقامة دولة قانون لها سياسة اقتصادية كلية صائبة تشجع إنشاء فرص عمالة منتجة ومدرة للربح. رابعا، تجديد العلاقة التعاونية بين القطاعين العام والخاص. خامسا، تصحيح أوجه القصور في السوق بمكافحة المخدرات والفساد والتهريب. سادسا، تمكين السوق من ممارسة نشاطه بطريقة سليمة عن طريق ضمان المناقسة الحرة.

وفي هذا الصدد، تنص المادة ٢٤٥ من الدستور على أن

"الحرية الاقتصادية مكفولة ما دامت غير متناقضة مع المصالح الاجتماعية. وتحمي الدولة المنشآت الخاصة وتبذل كل ما في وسعها لضمان تطويرها في ظل الظروف اللازمة لزيادة الثروة الوطنية لتكفل اشتراك أكبر عدد من السكان في الانتفاع بهذه الثروة".

أصدقائي الأعزاء، كتب جيمس في "اليعاقبة السود" أنه لا يوجد جزء من سطح العالم يحتوي على ثروات أكثر من ثروات مستعمرة سانتو دومينغو. وهذا صحيح تماما. وصحيح أيضا أن هايتي اليوم من أغنى قطع الأراضي في العالم، فهي غنية بقيمها الإنسانية والثقافية والفنية.

(تكلم بالكريولية)

(لم يرتب المتكلم أمر الترجمة الشفوية إلى إحدى لغات الجمعية العامة كما تقضي بذلك المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة).

(تكلم بالفرنسية)

إن أكثر التنبؤات واقعية لعام ٢٠٠٠ تشير إلى أن ٢ ٦٠٠ ٠٠٠ من السكان - أي أكثر من ٦٥ في المائة من سكان الحضر - لن تتاح لهم أي فرص من أي نوع في الحصول على مياه الشرب. وينبغي أن يؤدي تنفيذ سياستنا الاقتصادية إلى تفادي هذه الكارثة. وفي عام ٢٠٠٠ لن يتمكن أكثر من ٦٠ في المائة من الأطفال دون سن ١٢ شهرا من الحصول على التطعيم. وهو تحد آخر علينا أن نواجهه. وفي غضون سبع سنوات ستختفي أحراجنا. وقبل عامين لم يتبق لدينا من الغطاء النباتي سوى ١,٥ في المائة، وهذا يفسر فقداننا في كل عام لـ ٣٦,٦ مليون من الأطنان المترية من الأرض.

ولا يمكن أن تنقذ بلادنا من هذه الكارثة البيئية إلا استعادة الديمقراطية. وناهيكم عن ذكر التدفق الجماعي للناس بالقوارب. وفور عودتنا إلى أرض مولدنا سنستعيد السلم ثم لن يطالب البحر بعد ذلك بأرضنا ولا بأرواحنا. لقد قلنا من قبل: "لا مزيد من الهاربين بالقوارب." ولدى عودتنا سنقول: "لا مزيد من الهاربين بالقوارب".

وسنقول مرة أخرى: "لا تصريح للاتجار بالمخدرات أبدا بعد الآن." واستعادة الديمقراطية هي وحدها الكفيلة بمنع هايتي من أن تصبح ثاني بلد في نصف الكرة الأرضية من حيث التورط في الاتجار بالمخدرات. ومنذ وقوع الانقلاب كان يمر عبر هايتي في كل عام حوالي ٤٨ طن متري من الكوكايين. فما هي وجهتها؟ أمريكا الشمالية في المقام الأول. وتصل القيمة السوقية لهذه المخدرات في السنة إلى ١,٢ بليون دولار، يذهب منها ما يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار إلى الانقلابيين وحلفائهم. وعندما نعود إلى أرض مولدنا ستقوم حكومتا هايتي والولايات المتحدة، متحدتين كعهدهما أبدا، بحماية بعضهما بعضا من هذا البلاء العنيف.

وعندما نعود إلى أرض مولدنا، سيكون في مقدورنا، عن طريق تعبئة جميع مواردنا البشرية والاستخدام الأمثل للمعونة المقدمة من البلدان الصديقة، أن ننفذ برنامجا عاجلا لإيجاد العمالة، يتضمن أولا، تجديد الهياكل الأساسية في الطرق وتشمل ٤٠٦ ١ كيلومترات؛ ثانيا، حماية أنظمة توفير مياه الشرب لمليون من السكان؛ ثالثا، حماية أنظمة ري الأراضي الزراعية التي تغطي ٢٠٠ ٠٠٠ قطعة أرض؛ رابعا، دعم المدن الرئيسية وحماية المناطق المهددة بالتحات بما في ذلك ٣٠٠ كيلومتر من الوديان على الأخص؛ خامسا، النهوض بالتنمية الريفية المتكاملة.

ودعونا نذكر بأن ٦٣ في المائة من السكان القادرين على العمل يعملون في مناطق ريفية، يأتي منها ٢٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ومن ناحية أخرى يستخدم القطاع الصناعي، ٥,٧ في المائة من السكان القادرين على العمل ويدر ١٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وسيتوجب علينا، بالعمل مع القطاع الخاص في هايتي، إيجاد أفضل السبل لتوفير فرص عمل كثيرة أخرى على المدى الطويل والمدى المتوسط. ومنذ الانقلاب فقدنا ٣٠ ٠٠٠ فرصة عمل في مجال صناعات التجميع والتصدير. وستوفر إعادة تنشيط السياحة ١ ٠٠٠ فرصة عمل. وسيسهم بناء المدارس وإصلاح ١ ٢٠٠ مدرسة في المناطق التي تعرضت للتدمير في الحد من صفوف المتعطلين.

والمهمة الأولى للدولة والجماعيات المحلية تعليم الجماهير، وهو الطريقة الوحيدة لتطوير البلاد. وواجب الدولة والجماعيات المحلية هو توفير التعليم المجاني للجميع: المادة ٣٢ (١) والمادة ٣٢ (٢).

وفضلا عن ذلك، إن رئيس الدولة بوصفه الضامن لاحترام الدستور سيسعى لتعزيز المؤسسات الديمقراطية على النحو المنصوص عليه في الدستور.

العدالة للجميع؛ الوضوح في كل شيء؛ المشاركة من جانب الجميع.

وسيقوم رئيس الدولة أيضا بتعزيز استقلال السلطة التشريعية عن طريق مساعدة أعضاء البرلمان على إعداد أنفسهم وعن طريق تنمية علاقات متوائمة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وفي القريب العاجل سيكون هناك مجلس انتخابي دائم لإجراء انتخابات للمجلس التشريعي عام ١٩٩٤. وأغتنم هذه الفرصة لأحث الأحزاب السياسية وأعضاء المعارضة على حفز العملية الديمقراطية لصالح رفاه الأمة.

وبوصفي رئيسا لجميع أبناء هايتي، أحث الجميع على تجاوز الخلافات السياسية وبناء الوحدة في ظل التباين: يا شباب ونساء هايتي وجماعات الفلاحين ونقابات العمال ومنظمات الشعب والمنظمات الاجتماعية والمهنية: لنمضي جميعا في طريقنا إلى الأمام معا، أغنياء أو فقراء، عسكريين أو مدنيين: فلنقل جميعا لا للانتقام، لا للعنف، لا للافلات من العقاب، نعم للمصالحة، نعم للعدالة. ولنسر جميعا إلى الأمام معا، ففي الاتحاد قوة.

(تكلم بالكريولية)

(لم يرتب المتكلم أمر الترجمة الشفوية إلى إحدى لغات الجمعية العامة كما تقضي بذلك المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة).

(واصل الكلمة بالفرنسية)

نعم، إن التطور الجيوبولتيكي يعتمد على الوحدة. ونحن على أعتاب عصر جديد، إن التسامح وخيرية الفصل في صالح الجنس البشري. فالتطور الجيوبولتيكي يعتمد على كل من العلاقة بين القوى الاقتصادية والنمو الديمقراطي. أجل، من البشرية يمكن أن ينبثق نظام عالمي جديد يقوم على الاحترام المتبادل والهياكل الجديدة التي يقصد بها ضمان السلم والأمن والحوار. إن الحوار بين الرجال والنساء سيحتل المقام الأول في أولوياتنا الوطنية والدولية، الحوار بين رجال ونساء يشكل ذكاؤهم نبراسا تهتدي به الحضارة الديمقراطية. سيدور حوار بيننا جميعا، حوار بين أعضاء هذه الجمعية العامة وهم أناس أذكياء تُستقى منهم مشورة الخبراء فالقوة دون ذكاء تنسحق تحت وطأة ثقلها ذاته كما قال هوراس والرجال والنساء في هايتي، بالاستضاءة بنور الذكاء، سيفهمون بسهولة أن

(تكلم بالكريولية)

(لم يرتب المتكلم أمر الترجمة الشفوية إلى إحدى لغات الجمعية العامة كما تقضي بذلك المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة).

(واصل الكلمة بالفرنسية)

سيفهمون بسهولة أن

(تكلم بالكريولية)

(لم يرتب المتكلم أمر الترجمة الشفوية إلى إحدى لغات الجمعية العامة كما تقضي بذلك المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة).

(واصل الكلمة بالفرنسية)

أجل، نحن أبناء هايتي الذين نتوق إلى السلم، والذين سنصنع السلم، نتفهم بسهولة أهمية المصالحة وأهمية العدالة. ولهذا السبب، أولا، احترمنا منذ البداية اتفاق جزيرة غافرنرز؛ ثانيا، نطلب بفرض الحصار

الكامل، الذي أصبح ضرورة، بل حتمية جوهرية؛ ثالثا، إذا غادر صباح الغد الجنرال سيدراس وأعضاء القيادة العليا، وفريق العسكريين والكولونيل ميشيل فرانسوا وحلفاؤه، مواقعهم، فإنني سأقوم بعد ظهر الغد بدعوة البرلمان إلى الانعقاد، بالاتفاق مع رئيسي مجلس الشيوخ والنواب للتصويت على مشروع قانون الشرطة ومشروع قانون العفو العام، بموجب المادة ١٤٧ من الدستور وبمقتضى اتفاق جزيرة غافرنرز وميثاق نيويورك.

رابعا، إن رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، الذين سنتوجه اليهم بأحر تهانئنا، ليس مطلوبا منهم أن يستقبلوا تضامنا مع شعب هايتي. ويوم ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر لن يكون خيارا بين العودة واللاعودة، فهو خيار بين الرحيل وتأخير الرحيل.

(تكلم بالكريولية)

(لم يرتب المتكلم أمر الترجمة الشفوية إلى إحدى لغات الجمعية العامة كما تقضي بذلك المادة ٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة).

(واصل الكلمة بالفرنسية)

ولرجال ونساء هايتي أقول إن الأبواب الى آفاق المستقبل مفتوحة على مصراعيها. فلنرفع رؤوسنا عالية كالأشجار الباسقات التي تحمل أغصان الغار والحرية، ولنسر معا لنبني السلم، ولنقم القانون، ولنستعد الديمقراطية. ولجميع أبناء وبنات وطن توسان - لوفرتير وجان جاك ديسالين، أقول فلنكن متحدين من أجل بعث أمتنا وأتمنى لكم جميعا السلام والحب والسعادة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي على البيان الهام الذي ألقاه توا.

اصطحب الأب الموقر جان برتراند أريستيد، رئيس جمهورية هايتي، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الوفود أنه فيما يتعلق بالبند ٢١ من جدول الأعمال، "إعادة أو رد الممتلكات الثقافية الى بلدانها الأصلية"، الذي سينظر فيه يوم الثلاثاء المقبل، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن تقرير الأمين العام (A/48/466) متاح الآن على طاولة الوثائق.

وبالمثل، فيما يتعلق بالبند ٣٠ من جدول الأعمال "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية على كوبا" الذي سينظر فيه يوم الأربعاء المقبل ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن تقرير الأمين العام (A/48/448) متاح الآن أيضا على طاولة الوثائق.

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/48/2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، الذي سيتولى عرض تقرير مجلس الأمن (A/48/2).

السيد ساردنبرغ (رئيس مجلس الأمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني ويسرني أن تتاح لي الفرصة لأن أخاطب الجمعية العامة بوصفي رئيسا لمجلس الأمن ولأن أتولى عرض التقرير السنوي للمجلس وهو التقرير الذي يشمل الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، والذي وزع على جميع الوفود في الوثيقة A/48/2.

يعلق أعضاء مجلس الأمن أهمية كبيرة على إعداد التقرير السنوي وتقديمه الى الجمعية العامة في الوقت الحسن، كما هو منصوص عليه في المادتين ١٥ و ٢٤، من ميثاق الأمم المتحدة.

ويشكل نظر الجمعية العامة في تقرير المجلس مناسبة طيبة لإجراء الحوار اللازم والتفاعل الضروري بين هاتين الهيئتين الرئيسيتين للأمم المتحدة. وبالتالي إنه عنصر هام لتمكين كل هيئة من الهيئتين من أن تمارس، بطريقة تعزز بها الواحدة الأخرى، صلاحياتها فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وبسبب تأخير في عرض التقرير السابق لم تتمكن الجمعية العامة من النظر فيه خلال عام ١٩٩٢. ولمنع تكرار هذا التأخير المؤسف طلب مجلس الأمن من الأمانة العامة أن تقدم مشروع التقرير الى أعضاء المجلس فور انتهاء الفترة التي يشملها التقرير حتى يمكن للمجلس أن يعتمده في وقت يسمح للجمعية العامة

بأن تنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من دورتها العادية، كما تفعل اليوم. وأود أن أتوجه بالشكر الى الأمانة العامة على العمل الذي قامت به لاعداد مشروع التقرير في الوقت الحسن.

ويبين التقرير العمل المتزايد الذي قام به المجلس استجابة للمشكلات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وليس لي بوصفي رئيسا أن أعلق في هذه المناسبة على جوهر هذا العمل، سوى القول أن المضمون الضخم للوثيقة يشير الى الحاجة الى اهتمام وعمل مستمرين من جانب الأمم المتحدة لمواجهة التحديات العديدة القائمة أو الناشئة في مسرح دولي متغير. إن الاتجاهات الايجابية نحو التعاون والتفاهم الدوليين على نطاق أكبر لا تستبعد بحال من الأحوال وجود تهديدات خطيرة للسلم الدولي. وفي مواجهة هذه التحديات يواجه مجلس الأمن دائما مهمة صعبة تتمثل في المحافظة على فعالية عمله وزيادة هذه الفعالية لضمان العمل الفوري الفعال اللازم فيما يتعلق بتحقيق السلم والأمن الدوليين وفقا لقواعد الميثاق ومبادئه.

وكلما ازدادت أهمية وفعالية ذلك العمل زاد وجوب تأكيدنا على انطوائه على مسؤولية أناطتها بمجلس الأمن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويقوم مجلس الأمن بهذا العمل بالنيابة عن الدول الأعضاء كما يرد في المادة ٢٤ من الميثاق، ومن الأساس أن تسهم جميع الدول الأعضاء في العمل الذي يجري نيابة عنها.

ولا يساورني شك في أن أعضاء مجلس الأمن يدركون ضرورة تناول مسألة الطريقة المثلى لتحقيق توازن بين الكفاءة والوضوح في عمل المجلس. وفي حزيران/يونيه الماضي أنشأ المجلس فريقا عاملا غير رسمي للنظر في اقتراحات تتعلق بالوثائق بما في ذلك التقرير السنوي والمسائل المتصلة به. ونتيجة لذلك اعتمد المجلس عددا من التدابير الاجرائية التي ستسهم بغير شك في تعزيز عمل المجلس وستوفر أساسا مفيدا نبني عليه.

وتتصل بعض هذه التدابير اتصالا مباشرا بمسألة كيفية توفير المعلومات للدول التي ليست أعضاء في مجلس الأمن، ووافق المجلس بصفة خاصة على الأمور التالية:

أولا، أن مشروع التقرير السنوي لن يصدر بعد الآن كوثيقة سرية وسيعتمد في جلسة علنية لمجلس الأمن - وليس في جلسة سرية كما كان الحال في الماضي - وفي تلك الجلسة سيكون مشروع التقرير متاحا لجميع الوفود المعنية، وقد روعي هذا الإجراء للمرة الأولى عند اعتماد التقرير الذي أتشرف بعرضه اليوم.

ثانيا، ستحيط الأمانة العامة المجلس علما بجميع الحالات التي يتضمن فيها أي قرار أو بيان رئاسي إشارات الى وثائق غير منشورة. وفي هذه الحالات سينظر المجلس في النشر الرسمي للوثيقة حتى تكون متاحة للوفود المعنية للتشاور بشأنها.

ثالثا، سيدرج جدول الأعمال المؤقت للاجتماعات الرسمية للمجلس في "يومية الأمم المتحدة" متى أعتمد بالفعل في مشاورات غير رسمية.

وأخيرا، سيوزع العرض الشهري الذي تعده الأمانة العامة لبرنامج عمل المجلس على جميع الدول الأعضاء في بداية كل شهر.

ويبذل جهد أيضا لجعل عناوين بنود جدول أعمال مجلس الأمن أكثر وصفية مع تجنب مجرد الاشارة الى الرسائل أو التقارير التي يتلقاها.

ويجري بالفعل تنفيذ هذه التدابير الأولى.

وعلاوة على ذلك وافق المجلس على أن تبقى مسألة طرق توفير المعلومات للدول غير الأعضاء في المجلس قيد البحث، بغية تعزيز ممارسته في هذا الصدد.

الخطوة المفيدة الأخرى في نفس الاتجاه هي الممارسة الجديدة التي بدأت منذ بضعة أشهر، وهي ممارسة إجراء رئيس مجلس الأمن لمشاورات منتظمة مع رئيس الجمعية العامة، وعلى نحو منفصل مع رئيس كل مجموعة من المجموعات الاقليمية الخمس، كل في إطار ولايته. وأنا مقتنع بأن هذه القنوات وأية قنوات أخرى جديدة للحوار يمكن استكشافها على نحو مفيد لصالح عمل المجلس الذي يجب أن يستجيب لمصالح وشواغل جميع الأعضاء.

وبالاضافة الى هذه التدابير، نظر المجلس أيضا في الحاجة الى جعل تقريره السنوي وثيقة مرجعية أكثر سهولة ونفعا لجميع الدول الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية يتضمن التقرير المقدم الآن من المجلس عددا من التغييرات في شكله العام. فهو يتضمن تذييلا جديدا مع قائمة بجميع البيانات الرئاسية التي أصدرت خلال الفترة قيد النظر مع الاشارة الى تاريخ الاصدار والى بند جدول الأعمال أو الموضوع الذي أصدر بشأنه. ويقدم

التقرير أيضا إشارات شاملة الى الفصل والفرع والجزء من الفرع التي لها صلة بكل قرار أو بيان رئاسي. وكما يتضح من الفهرس أعيد تجميع بنود جدول الأعمال تحت عناوين عامة مما يسمح بسهولة القراءة.

وكما يرد في مقدمة التقرير، ليس المقصود أن يكون التقرير بديلا عن المحاضر الرسمية لمجلس الأمن التي تشكل السجل الشامل لمداولاته. وبالتالي ينبغي أن يقرأ التقرير لأغراض هذه المناقشة في الجمعية العامة أيضا، مع الوثائق الرسمية الأخرى للمجلس الذي يشكل التقرير دليلا مرجعيا لها.

وسيستمع أعضاء مجلس الأمن باهتمام الى المناقشة التي تدور هنا اليوم وهم يرحبون بفرصة الحوار هذه.

السيد هاراميو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): لتقديم تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة أهمية جوهرية بالنسبة لكولومبيا لأنه يتيح فرصة للتفاعل الضروري بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة.

قبل أسبوعين أتيحت للجمعية العامة فرصة لإبداء آرائها في تقرير الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة وتقرير محكمة العدل الدولية. واليوم لدينا فرصة لتناول تطور عمل مجلس الأمن وأنشطته. ولهذا أهمية خاصة نظرا للدور الحيوي الذي يضطلع به المجلس على المسرح الدولي والتزايد المستمر في عدد الوظائف التي تقع على عاتقه، وبعضها وفقا للميثاق والبعض الآخر يتجاوز بكثير ولايته الأساسية.

أود بداية أن أعرب عن مدى سعادتي بسرعة تقديم هذا التقرير، مما يتيح للجمعية العامة النظر فيه خلال الجزء الأساسي من دورتها العادية، على خلاف ما حدث العام الماضي، حينما نظر فيه في وقت متأخر، في شهر حزيران/يونيه.

ويسعدنا أيضا أن بعض الانتقادات الخاصة بإجراءات المجلس أدت الى نتائج ملموسة، وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن ننوه بأن التقرير تم النظر فيه واعتماده في جلسة علنية لمجلس الأمن، وأنه صدر كوثيقة محدودة التوزيع وفقا لما درجت عليه الممارسة المعتادة في أجهزة أخرى للأمم المتحدة.

ونلاحظ أيضا تعميم برنامج عمل المجلس الشهري على كل البعثات، مما سهل تدفق المعلومات داخل المنظومة. ونعتقد أن إدراج جدول الأعمال المؤقت لاجتماعات المجلس في اليومية هو بداية حسنة. وهذا لا يعني، بالطبع، أن الحاجة الى المزيد من الشفافية والمعلومات لم تعد قائمة. وعلى أي حال، فنحن نشجع أعضاء المجلس على مواصلة البحث عن الطرق التي تكفل تحسين إجراءات المجلس، بما في ذلك إيجاد سبل جديدة ومحسنة لتوفير المعلومات للدول الأعضاء.

وقد أشارت كولومبيا، في عدة مناسبات، الى أن تقرير المجلس ينبغي أن يوضح، بصورة تفصيلية وتحليلية وموضوعية، المهام التي تضطلع بها هذه الهيئة في ممارستها لوظائفها، وبخاصة في وقت يشهد المزيد من الحرية والمرونة في تحديد الحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذا يعني أن مهام مجلس الأمن زادت كما ونوعا على السواء، وهذا بدوره يعني بالضرورة - وعن حق تماما - أن الجمعية العامة، بوصفها الهيئة العالمية، يجب أن تكون على اطلاع أكمل بجوهر أعمال المجلس. وتكتسب هذه المسألة أهمية أعظم في وقت أصبحت فيه ممارسة المجلس للمشاورات غير الرسمية، كأسلوب عمل روتيني تجعل تحقيق تدفق المعلومات الحر في الوقت الملائم لكل الدول الأعضاء على قدم المساواة، أمرا أكثر صعوبة بكثير.

وللأسف، فإن تقرير المجلس يتسم، مرة أخرى، بطابع سردي ووصفي، ولا يحتوي على أي تقييم أو أية أفكار موضوعية قد تعطينا ولو فكرة غامضة، عن فحوى المداولات التي تجري خلف أبواب مغلقة، والتي لا تحرر لها محاضر خطية. ونحن نشدد على هذه النقطة لأنها تتعلق بالطابع التمثيلي لمجلس الأمن وبمسؤوليته السياسية تجاه الجمعية العامة. ووفقا لما تنص عليه الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، فإن مجلس الأمن يبت في الأمور نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا على وجه التحديد ما يضفي الشرعية على أعماله. ونحن ندرك جميعا أن أنشطة المجلس الدائمة التزايد تحمل الأمم المتحدة مسؤولية ضخمة، وهي ، بالطبع، مسؤولية لابد من أن تتحملها كل الدول الأعضاء، لا من الناحية السياسية فحسب، بل من الناحية المالية أيضا. لذا، فأقل ما يمكن أن نطالب به، نحن البلدان غير الأعضاء في المجلس، هو أن نكون مطلعين، ومطلعين على نحو واف وموضوعي وفي الوقت المناسب. ونعتقد أن من الضروري أن يقدم المجلس الى الجمعية العامة التقارير الخاصة المشار إليها في المادة ٢٤ من الميثاق، لا لأن البنود المعروضة عليه معقدة ومتعددة فحسب، بل لأن التقرير السنوي يغفل، في العديد من المناسبات، الاهتمام السياسي الذي

تتطلبه هذه القضايا الحرجة. بل يبدو لنا، في الواقع، أن الأمر يقتضي تقديم تقرير شهري يتوافق مع تغيير رئاسة المجلس، وأن ذلك من شأنه أن يحسن المعلومات المتاحة للبلدان الأعضاء.

أود الآن أن أبدي بعض الملاحظات العامة بشأن التقرير المعروض علينا.

أولا، أكرر الاعراب عن ترحيب كولومبيا، مع التفاؤل، بحقبة التعاون الجديدة التي تتبدى بوضوح على الساحة الدولية، وهنا في الأمم المتحدة، وبخاصة في مجلس الأمن. ومن الواضح أن هناك المزيد من التعاون فيما بين الأعضاء مقرونا بمرونة وعزم صارم على اعتماد التدابير السريعة والفعالة. ومع ذلك، فمما يثير قلقنا أن عمل الأمم المتحدة ينظر إليه بصورة متزايدة على أنه عمل مجلس الأمن، وأنه كلما زاد المجلس قوة زادت أجهزة المنظومة الأخرى ضعفا. والربط التلقائي بين مسائل معينة ومفهوم السلم والأمن الدوليين يؤدي الى احتكار مجلس الأمن لبعض القضايا؛ وفي الوقت الذي تتزايد فيه مهام المجلس، كما ونوعا، يجري استبعاد أجهزة أخرى لها اختصاصات محددة في مجالات معينة، من عملية صنع القرار.

لابد من تصحيح هذا الوضع. والمشكلة، كما نراها، ترجع، الى حد بعيد، الى نزوع المجلس، على نحو تعسفي، الى التوسع في تعريف ما يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يساورنا بالغ القلق إزاء إساءة استعمال المجلس لسلطاته الاختيارية. ذلك أننا لا نؤمن بسيادة المجلس المطلقة في هذا المجال، ولا نعتقد أن ذلك فيه شيء من الصحة أو الحكمة. ولنلق نظرة على الحالة الراهنة.

في السنوات الأخيرة، اتسع نطاق هذا المفهوم ليشمل حالات بالغة التنوع منها، على سبيل المثال، مسائل تتعلق بحقوق الانسان، ينبغي أن تنظر فيها لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة. وينطبق نفس الشيء على المسائل المتعلقة بالمساعدة الانسانية. فنتيجة لقرارات مجلس الأمن، يبدو أن التداخل بين المسائل السياسية والعسكرية، والمسائل ذات الطابع الانساني خلق مشاكل أكثر من المشاكل التي تم حلها، مما عرض الأمم المتحدة لنقد شديد والى تضعضع في الرأي العام الدولي.

وفضلا عن ذلك، تصرف المجلس في مجالات تتعلق بإستعادة الديمقراطية بينما كان من المفروض أن تبت فيها الجمعية العامة أو الهيئة الاقليمية المختصة وتولى المجلس المسؤولية أيضا فيما يتعلق بالحالات المثيرة للجدل القانوني والتي كثيرا ما تكون ثنائية في طبيعتها، وتقع، بالتالي، وفقا للميثاق، في نطاق اختصاص محكمة العدل الدولية.

وبالاضافة الى هذه المجالات، قد تجدر الإشارة أيضا الى كل الحالات الناجمة عن الصراعات الداخلية على السلطة، والتي ينبغي أن تحجم الأمم المتحدة عن التدخل فيها إلا في الحالات الإستثنائية التي يأذن بها الميثاق والتي تقع في نطاق الممارسة الثابتة للأمم المتحدة.

ولا يبدو لنا في أي من هذه الحالات أن السلم والأمن الدوليين يتعرضان حقا للتهديد. فمما يخالف المنطق أن ندفع أن عدم الامتثال لاتفاق ما توصل إليه فصيلان يتصارعان داخليا على السلطة، يشكل في حد ذاته تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

في عصر التحول الذي نعيش فيه، ينبغي للأمم المتحدة، ومجلس الأمن في المقام الأول، التحلي بالحكمة والحرص والاحساس بالمسؤولية في صنع القرار. وفي الوقت الحالي يتولى المجلس رسم سياسة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ويقوم بإرساء سوابق معقدة جدا يمكن أن تضر بالأمم المتحدة وتهدد مصداقيتها. ولا يمكننا أن نخاطر بأن نرتبط، حاليا أو مستقبلا، بفقدان الهيبة أو انعدام المسؤولية أو العجز أو حتى حب القتال. بل على النقيض من ذلك، يجب أن نعرف بأننا من مؤيدي التسوية السياسية السلمية للصراعات، وهو ما كانت عليه الرغبة الأصلية للبلدان التي وقعت على ميثاق سان فرنسسكو. ومن الضروري، أولا، أن نعتمد معايير واضحة دقيقة لما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وفقا لنص وروح الميثاق وممارسات الأمم المتحدة، ثم ندرس بعد ذلك الآليات الممكنة لمعالجة هذه الحالات، وبذلك نتفادى ردود الفعل المتعجلة التي تصاحبها تكلفة سياسية باهظة تتكبدها الأمم المتحدة والدول التي تشكلها.

وفي هذا الصدد، نكرر ما يتردد كثيرا في الأمم المتحدة، وهو أن اللجوء المستمر للفصل السابع من الميثاق بصفته آلية لحسم الحالات الصعبة أمر مفرط وغير متكافئ مع تلك الحالات. وأؤكد أن الفصل السابع وضع أصلا بصفته سكا يلجأ إليه كملاذ أخير لمعالجة الحالات والظروف التي تبلغ من الخطورة ما يبرر إجراءات الإنفاذ. ولا يمكن فهمه على أنه صك يمكن المجلس من أن يضع نفسه، فيما يقوم به من أعمال، فوق قواعد القانون الدولي ومبادئه. وعلى النقيض من ذلك، فإن الآليات التي نص عليها الفصل السادس، بشأن

الحل السلمي للمنازعات، لا تستخدم على النحو الواجب، بل يبدو أنها، بدلا من ذلك، وضعت في مستوى ثانوي لأنها ليست أدوات لاستخدام القوة. وبطبيعة الحال، فإن هذه السياسة تستدعي التفكير المتعمق.

كانت هناك إشارة مستمرة متكررة في المناقشة العامة التي أختتمت هنا قبل أسابيع قليلة، الى مفهوم الدبلوماسية الوقائية. والواقع أن الدبلوماسية الوقائية ما هي إلا التنفيذ الفعال للآليات الواردة في المادة ٣٣ من ميثاقنا، بما فيها - بالرغم مما قد يريده كثيرون - الالتجاء الى محكمة العدل الدولية. ومع ذلك، فمن المؤسف أن المهاترات الكلامية في هذا المجال لا تتحرك في ترادف مع الممارسة.

لقد طالبت كولومبيا مرارا وتكرارا بالوضوح داخل المنظمة، وبخاصة فيما يتصل بالعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقد دعونا الى توفير قدر أكبر من المعلومات والوضوح في مداولات المجلس، لأن الجمعية أيضا جزء لا يتجزأ من نظام الأمن الجماعي، ولأننا مقتنعون بأن ذلك سيعود بالنفع على الجميع، بما في ذلك المجلس، حيث أنه يضمن شرعية الاجراءات التي يتخذها والثقة في اعضائه. ونظرا للزيادة المضمونية في مهام مجلس الأمن، فإن الوضوح في قراراته أصبح بالفعل أمرا حتميا.

إن الأمين العام نفسه يشير، في تقريره، الى الحاجة الى المزيد من الجلسات الرسمية للمجلس، وعرض رسما بيانيا يوضح كيف أن اللجوء الى المشاورات السرية غير الرسمية في السنوات الأخيرة كان مفرطا حقا. وهو يوصي بالاستعاضة عنها بعدد أكبر من الجلسات الرسمية. إننا نؤيد الأمين العام تأييدا تاما في هذه النقطة. ولكن الجلسات العلنية يجب أن تعقد لإجراء مداولات حقيقية، لأن الجلسات الرسمية اصبحت، في الممارسة العملية، مجرد مناسبات للموافقة الروتينية على قرارات تكون قد أعتمدت بالفعل، في معظم الأحيان، من جانب نواة صغيرة من الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

وكولومبيا على استعداد للمشاركة في المناقشة، التي ستعقد في إطار البند ٣٣ من جدول الأعمال، بشأن استعراض تكوين مجلس الأمن. وتأمل أن تتمكن الجمعية من إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تكون له ولاية مرنة واسعة النطاق تكرس لمسألة اصلاح المجلس، بما في ذلك تكوينه وإجراءات العمل فيه. ولا يفوت وفد بلدي أن يذكر أنه في العملية التي يستهل بها إصلاح المجلس، هناك حاجة بالفعل لإجراء مشاورات مفتوحة وعالمية حول كل حالة.

ولا يمكن أن أختتم هذا البيان دون أن أقدم أخص آيات الشكر للسيد رونالدو ساردنبيرغ، الممثل الدائم للبرازيل الذي، بصفته رئيسا لمجلس الأمن هذا الشهر، حضر هنا شخصيا، من باب الكياسة والمسؤولية، ليعرض علينا هذا التقرير.

السيد رضوان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى يشارك وفد بلدي في هذه المناقشة ليعرب عن شواغلنا ويعرض بعض المقترحات المتعلقة بتقرير مجلس الأمن (A/48/2).

يعتقد وفد ماليزيا أن هذه مهمة كبيرة يجب أن يضطلع بها عموم الأعضاء على نحو هادف وبناء. ويجب على عموم الأعضاء أن يدرسوا تقرير المجلس بجدية وعناية، وأن يقرروا ما إذا كان المجلس قد اضطلع بدوره كما حدده الميثاق. ويجب على الأعضاء ألا يحجموا عن الاستفهام عن أي قرار، أو عن التقدم بالتوصيات حينما يرون ذلك لازما. وهذه فرصة أيضا للأعضاء للتعقيب على أساليب عمل المجلس. هذه مهام أساسية بالفعل لعامة العضوية، بالنظر الى الزيادة الهائلة في عبء العمل وحجم التوقعات، بالنسبة لمجلس أمن زادت فعاليته بعد انتهاء الحرب الباردة والتنافس الأيديولوجي بين الشرق والغرب. إن مسؤوليتنا بلغت من الأهمية ما يجعل من الواجب أن يشارك في هذه المناقشة بالفعل أكبر عدد ممكن من البلدان.

يجد وفد بلدي من الغريب أن يرد في مقدمة التقرير بالفعل أنه:

> " لا يقصد به أن يكون بديلا عن محاضر مجلس الأمن التي تشكل السجل الشامل الرسمي الوحيد لمداولاته، وإنما الغاية منه أن يكون دليلا لأنشطة المجلس خلال الفترة التي يشملها". (A/48/2، ص ٣٣)

هذا أمر غير مقبول. وقد آن الأوان لكي يستبعد المجلس هذا القصد أو الغاية المحدودة من التقرير.

وبالتأكيد، أن المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق تطالبان بأكثر من ذلك في تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. إن هذا التقرير لا يمكن أن يكون

مجرد سجل يومي لأنشطة وقرارات المجلس. وإن المادة ١٥ والمادة ٢٤ كلتيهما تلزمان مجلس الأمن صراحة بأن، يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة وبأن يكون مسؤولا أمامها. ولا يمكن أن يكون هناك تمثيل وتفويض بالسلطة دون المسؤولية والمساءلة.

وانطلاقا من روح ونص المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق، يعتقد وفدي أن شكل ومضمون تقرير مجلس الأمن ينبغي أن يغيرا وأن تعاد تشكيلهما. إن ما نحن بحاجة اليه هو تقرير مضموني وتحليلي لا مجرد خلاصة وافية للجلسات والقرارات. وإن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يمكن على الأقل أن يشكل نموذجا صحيحا للمجلس لإعادة هيكلة شكل ومضمون تقريره. إن تقرير المجلس، شأنه شأن تقرير الأمين العام، ينبغي أن يتضمن تحليلا وتعقيبات موضوعية. وينبغي أن يتضمن تقرير المجلس أيضا تعليلات لقراراته وأن يتضمن أسباب إجراءاته أو عدم قيامه بالإجراءات. وينبغي أن توضع أيضا طرق تضم وجهات نظر مجموع الأعضاء إلى التقرير.

وفي هذا السياق، تولي ماليزيا أهمية كبرى لأعمال الفريق العامل غير الرسمي للجمعية العامة فيما يتصل بإعادة تنشيط أعمال الجمعية. وفي القرار ٢٢٣/٤٧، الذي اتخذ بتوافق الآراء. اتفقنا على أن تجرى مناقشات موضوعية بشأن التقارير السنوية المقدمة من جانب الهيئات الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، وقررنا مواصلة النظر في عملية إعادة تنشيط الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين بطريقة شاملة في فريق عامل مفتوح العضوية غير رسمي، يقدم مقترحات، إذا اقتضى الأمر، بشأن مسائل تتصل، في جملة أمور، بترشيد جدول الأعمال، والتقارير المقدمة من الهيئات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة وفقا للميثاق والتقارير التي يطلبها الأمين العام.

ولا يزال الوفد الماليزي يشعر بقلق خطير إزاء الاتجاه الذي ظهر فيما بين الدول الخمس الدائمة العضوية إلى قصر قدر كبير من العمل المضموني للمجلس على أنفسها وإلى تحويل الدول الخمس الدائمة العضوية إلى ما يشبه النادي الخاص. إننا نشعر بالقلق لأن الجلسات الرسمية للمجلس تصبح متزايدة القصر، وتصير بصورة متزايدة مجرد مناسبات شكلية، بإجراء المناقشات واتخاذ القرارات في جلسات مغلقة غير رسمية باستبعاد الأطراف المعنية ومجموع الأعضاء. وللأسف ثقافة العمل غير السليمة هذه من جانب الدول الخمس الدائمة العضوية تزداد رسوخا بمرور الوقت، مؤثرة على أعمال المجلس بصفة عامة.

ومما يسبب القلق لدى وفدي مشاهدته الاتجاه المتزايد من جانب بعض الأعضاء ذوي النفوذ الى أن يكونوا انتقائيين في تداول مسائل السلم والأمن الدوليين التي تعرض على المجلس. ومما يدعو إلى القلق البالغ تصور استخدام المجلس في تعزيز مصالح السياسة الخارجية لعضو معين أو مجموعة من الأعضاء. ويقوض مفهوم الأمن الجماعي للأمم المتحدة بتطبيق الكيل بمكيالين لخدمة المصالح السياسية أو المصالح الخاصة لبعض الأعضاء الدائمين في المجلس. وإن النهج التسويفي والمتردد لإنهاء العدوان الصربي الصارخ وإنهاء ممارسة "التطهير الإثني" في جمهورية البوسنة والهرسك مثال واضح على انتقائية المجلس وكيله بمكيالين. ويبدو أن المجلس سجين شلل سياسي، بسبب بعض الأعضاء ذوي النفوذ الذين يزنون الكلفات السياسية والمالية والبشرية التي ينطوي عليها التدخل في الأزمات. وإن عدم رغبة المجلس في إنفاذ قراراته الخاصة واحترام قراري الجمعية العامة ٢٤٢/٤٦ و ١٢١/٤٧، اللذين يطالبان بوقف الأعمال العدائية واحترام القانون الإنساني في جمهورية البوسنة والهرسك. يقوض بالتأكيد مصداقية مجلس الأمن والثقة الموضوعة فيه ومفهوم الأمم المتحدة للأمن المشترك. فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك لم يف المجلس مرارا وتكرارا بالتزامه بموجب المادة ٢٤ من الميثاق باتخاذ تدابير فعالة وفورية لاستعادة السلم والاستقرار. والأسوأ من ذلك، لا يزال المجلس ينكر الحق الثابت لضحية العدوان والإبادة الجماعية - حكومة البوسنة والهرسك - في الدفاع الجماعي أو الفردي عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

إن فعالية مجلس الأمن، بصفة خاصة، والأمم المتحدة بصفة عامة، في الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين تعتمد على مصداقيته وعلى درجة من الاتساق في تطبيق مبادئ الميثاق. وأود أن أذكر مرة أخرى بوجهة نظر الأمين العام للأمم المتحدة، الذي ذكر في تقريره "خطة للسلام" في السنة الماضية إنه:

> "يجب تطبيق مبادئ الميثاق بصورة متسقة، وليس بصورة انتقائية، إذ لو ساد التصور بأن التطبيق انتقائي، لتلاشت الثقة ومعها السلطة المعنوية التي هي من الصفات العظمى والفريدة لذلك الصك". (A/47/277، الفقرة ٨٢).

هذه القاعدة الأساسية ينبغي أن تحكم مداولات وقرارات مجلس الأمن.

خلال هذه الفترة الحرجة في تاريخ الأمم المتحدة، نود جميعا أن نرى مجلس الأمن فعالا ومحترما بالإجماع لنزاهته. وفي هذا المقام، ينبغي أن يسعى المجلس من أجل اكتساب ثقة مجموع الأعضاء بأن يؤكد للأعضاء مرة أخرى في الممارسة ما يلي: إن المجلس لن يكون أداة لفرض إرادة القوي على الضعيف؛ وإن المجلس سيتحاشى النهج الانتقائية والتمييزية إزاء الأزمات الدولية، ومما يفضي إلى حالة تتقرر فيها الشؤون العالمية عن طريق دولة واحدة أو مجموعة صغيرة من الدول القوية؛ وإن المجلس سيحترم مبدأ الوضوح والديمقراطية في أعماله وسيصبح مستجيبا لوجهات نظر مجموع أعضاء المنظمة؛ وأخيرا، إن المجلس لن يتجاوز ولايته بموجب الميثاق.

إن مجلس الأمن، بوصفه حارسا على السلم والأمن الدوليين، يجب عليه، في اضطلاعه بمسؤولياته بالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة، إن يعمل وفقا لأحكام الميثاق، ولا سيما المادة ٢٤. وفي هذا الصدد، إن مجلس الأمن، قبل أن يتخذ قرارات أو إجراءات رئيسية، يتعين عليه أن يتشاور مع التجمعات الإقليمية، والبلدان المساهمة بقوات وأعضاء الأمم المتحدة بوجه عام. ويجب أن تبين قرارات مجلس الأمن الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي وألا تخدم المصالح الضيقة للأعضاء الدائمين وحلفائهم. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره "خطة للسلام":

> "إن الاتفاق بين الأعضاء الدائمين يجب أن يحظى بالدعم العميق من سائر أعضاء المجلس، ومن أعضاء الأمم المتحدة بوجه عام إذا ما أريد لقرارات المجلس أن تكون فعالة وثابتة". (A/47/277، الفقرة ٧٨)

وينبغي أن يأخذ أعضاء مجلس الأمن دائما في حسبانهم أن تمثيلهم في المجلس يتجاوز الكيان الوطني لأي منهم. ويتحمل الأعضاء الدائمون مسؤولية خاصة بسبب الامتيازات التي منحها لهم المجتمع الدولي في مجموعه. وبالتالي، إن مواقفهم لا ينبغي أن تمليها حدود مصالحهم الوطنية الضيقة. وبالنسبة للأعضاء غير الدائمين، عليهم واجب أكبر تجاه جمهور أكبر من الناخبين - المجموعة الإقليمية التي أتوا منها والأعضاء الآخرون الذين انتخبوهم. ولا ينبغي أن يستسلموا للضغط أو التلاعب من جانب أعضاء المجلس ذوي النفوذ.

وفي نفس الوقت، يسلم وفدي بأن بعض التغييرات الإيجابية تجري مؤخرا في مجلس الأمن فيما يتعلق بأعماله ووثائقه. ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعرب عن تقديرنا لرئيسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، السفيرة البرايت، ممثلة الولايات المتحدة، على مبادرتها لإيجاد قدر أكبر من الوضوح في أعمال المجلس. وخلال فترة رئاستها، بذلت جهود للتشاور مع الأطراف المعنية وأعضاء الأمم المتحدة بوجه عام بشأن عدة مسائل كانت معروضة على المجلس. وإن هذا الاتجاه الإيجابي ينبغي تشجيعه، واعتماده حقا باعتباره إجراء عمل معياريا من جانب مجلس الأمن.

إن وفد بلدي يرحب أيضا بقرار المجلس كما ورد في مذكرة من الرئيس في الوثيقة S/26176 المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ القاضي بارسال برنامج العمل المتوقع غير النهائي لكل شهر إلى جميع الدول الأعضاء. ونحن نعتقد أن هذا العمل الايجابي ينبغي توسيعه ليشمل وثائق أخرى لمجلس الأمن ذات صلة، وبخاصة بيانات أو مداخلات الأمانة العامة أو أعضاء المجلس خلال المشاورات غير الرسمية، بما في ذلك مشاريع القرارات التي يجري التفاوض بشأنها. وقرار مجلس الأمن بأن يدرج في "يومية الأمم المتحدة" جدول الأعمال المؤقت لجلساته الرسمية يستحق تقديرنا أيضا. ويحدونا الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن في المستقبل القريب تدابير أخرى ضرورية لزيادة الوضوح في أعماله.

وثمة جانب هام لعمل المجلس في صون السلم والأمن الدوليين غير وارد ذكره في التقرير السنوي وهو مسألة التمويل. وفيما يتعلق بهذا الموضوع الحاسم، يشاطر الوفد الماليزي الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة لهذه السنة في

> "أن الأمم المتحدة ليس في وسعها حل المشاكل الرئيسية في جدول الأعمال الدولي إن لم يتوفر ما يستلزمه كل مسعى معين من إرادة سياسية ودعم كاف والتزام مستمر". (A/48/1، الفقرة ٢٣)

وبغية تجنب أية آثار سلبية بعيدة الأمد، يتحتم أن تسدد جميع الدول، لا سيما الدول المساهمة الكبيرة، أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد وفقا لالتزاماتها القانونية تجاه المنظمة كما نصت عليه المادة ١٧، الفقرة ٢، من الميثاق.

وفي الختام، يجب أن أبرز رأي ماليزيا الذي تتمسك به بقوة ومفاده أن مجلس الأمن لا يسعه أن يعمل بفعالية ويكون أكثر تمثيلا إذا عجزنا عن توسيع عضويته لتظهر الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم

المتحدة بصفة عامة التي تبلغ الآن ١٨٤ عضوا، وعن اصلاح طريقة عمله. لهذا السبب يعقد الوفد الماليزي والأعضاء الآخرون في حركة عدم الانحياز العزم على إعادة تشكيل المجلس بغية إظهار تمثيل جغرافي أكثر عدلا وتوازنا، وبغية إصلاح الأعمال الداخلية للمجلس حتى تتحقق المساءلة والديمقراطية والوضوح، الأمر الذي يفضي إلى اقامة علاقة متجانسة بين المجلس والجمعية العامة، فيصبح المجلس أكثر فعالية في الاضطلاع بواجباته وفقا للميثاق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانجليزية): أود أن أقترح أن تقفل الآن قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند.

تقرر ذلك.

السيد راميريز دي استينوز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أولا أن أنقل تقدير وفد بلدي للبيان الذي أدلى به هذا الصباح الممثل الدائم للبرازيل، بوصفه رئيسا لمجلس الأمن، عندما تولى عرض تقرير المجلس إلى الجمعية العامة. إننا نعتقد أن هذا العمل الذي قام به رئيس المجلس، والبرازيل مهمته دائما بتحسين نوعيـــة ومضمون تقريـــر المجلس، لا يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح فحسب، بل أيضا يحمل الوعد بتحقيق مجلس الأمن تقدما في المستقبل نظرا لكونه مسؤولا عن أنشطته أمام الجمعية العامة، كما ينص عليه الميثاق بوضوح.

إن المبادرة البرازيلية تستحق الثناء مقارنة بالحالة في السنوات السابقة عندما لم يكن تقرير مجلس الأمن يعرض على الجمعية العامة على النحو المناسب وعندما لم يكن العديد من أعضاء المجلس حاضرين في القاعة من أجل المناقشة. ونأمل في أن تصبح الطريقة الجديدة عادة يتبعها رؤساء مجلس الأمن في المستقبل.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ الجهود الحميـــدة التي بذلتها الأمانة العامة من أجل الحيلولة دون معاودة الحالة المخزية التي ظهرت السنة الماضية ومن أجل كفالة أن يكون بوسع الجمعية العامة أن تنظر في تقرير مجلس الأمن في الوقت المناسب.

إننا نعلق أهمية خاصة على الزيادة المستمرة في عدد الوفود التي تشارك في المناقشات. ونحن نرى أن تقرير مجلس الأمن ينبغي أن يكون موضع اهتمام جاد من جانب جميع الوفود، بالنظر إلى أن المجلس لم يصبح أكثر أجهزة الأمم المتحدة نشاطا فحسب، بل أن أنشطته تؤثر أكثر فأكثر على عدد متزايد من البلدان.

وينبغي أن يذكر أن، هذا البند يظهر في جدول أعمال الجمعية العامة بسبب أحكام الميثاق. فالمادة ١٥ تنص على أن مجلس الأمن ينبغي أن يقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة، لأن سلطات مجلس الأمن، كما هو منصوص في المادة ٢٤ من الميثاق، أمده بها الأعضاء في الأمم المتحدة - أي الجمعية العامة بالنيابة عنهم. وبكلمات أخري، إن الجمعية العامة لدى قيامها بالنظر في هذا التقرير، لا تحيط علما - أو ينبغي ألا تحيط علما - بالمسائل ذات الاهتمام والأولوية القصويين للمجتمع الدولي فحسب، بل أن تفي أيضا بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، وكما قلنا في مناسبات سابقة، إن مضمون التقرير لا يمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو كامل وفعال. فتقرير مجلس الأمن، في شكله الحالي، قد يكون مفيدا للمكتبات أو مراكز التوثيق، ولكنه ليس مفيدا لوفود الدول التي يجب، وفقا للميثاق، أن تقيم أعمال المجلس الذي يقوم بها بالنيابة عنها وتقرر ما اذا كانت السلطات التي منحناها بأنفسنا لمجلس الأمن تستخدم بأفضل طريقة ممكنة.

إن وفد كوبا، على غرار الوفود التي كانت أو لم تكن أعضاء في مجلس الأمن، انتقد على نحو منتظم الطريقة المحيزة والمتعجلة التي تقدم بها أعمال المجلس إلى الجمعية العامة. ونلاحظ أنه في هذه المرة أجريت بعض التغييرات الايجابية بفضل الجهود التي بذلها بعض أعضاء مجلس الأمن. ولكن التقرير لا يزال يفتقر تماما إلى المعلومات التحليلية التي تمكننا من تقييم ما فعله المجلس ومالم يفعله.

إن هذه الملاحظة تتعلق بالمطالب المتزايدة بتحقيق قدر أكبر من الوضوح في أعمال المجلس. فممارسات المجلس الراهنة، التي تتصف بالطابع المغلق والسري لأغلبية المداولات الموضوعية التي يجريها أعضاؤه، تجعل من الضروري تحقيق ما نطلبه من تقرير تحليلي وكامل وتام.

وتتصل أيضا عناصر أخرى في أنشطة المجلس بالبند المعروض علينا. فمجلس الأمن يظهر ميلا متزايدا نحو الهيمنة على عدة جوانب من أعمال المنظمة، وهي جوانب لا علاقة لها بالسلطة التي منحه الميثاق أياها. ولقد أعطى لنفسه الحق، وهو حق لم يعطه له أحد آخر، في أن يقرر على هواه متى تشكل حالـــة تهديدا للسلم

والأمن الدوليين، ومتى لا تشكل الحالة ذلك؛ وهذا يفسح المجال للميل المتزايد إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إن المجلس انتحل لنفسه السلطة، دون خطوط توجيهية من الهيئات الديمقراطية للمنظمة، لأن يقرر متى يكون ضروريا تطبيق الفصل السابع من الميثاق. فبالنسبة إلى مجلس الأمن الحالي - ولاشك أكثر من ذلك كله بالنسبة إلى الأعضاء الدائمين - إن المجلس هو المحفل الوحيد الصالح في الأمم المتحدة؛ وهم يتغاضون، على نحو ملائم لهم، عن أن لكل جهاز في الأمم المتحدة وظائفه وسلطاته الخاصة به.

وتلخيصا أود أن أقول أن هناك ميل متزايد باستمرار لأن يتصرف هذا الجهاز ككيان مستقل بذاته. وهذا أمر بالغ الخطورة، بالنظر الى مسؤولياته فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ومن ثم سلطته في فرض الجزاءات أو استعمال القوة. ومما يشغل البال أيضا أن مجلس الأمن كلما اتخذ إجراء، مهما كان بسيطا، بصدد حالة يكون قد استرعى انتباهه اليها، لا يلبث أن يقرر إثر ذلك مباشرة إبقاء الموضوع قيد نظره. وهذا يمنع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، التي يمكن أن تسهم في حل الصراعات والخلافات إسهاما قيما، من اتخاذ أي إجراء.

ونعتقد أن كل عضو في هذه المنظمة يمكنه أن يقول الكثير عن الأسلوب الذي يعمل به مجلس الأمن. وأشير، مثلا، الى الانتشار المفرط لعمليات حفظ السلام، والى الطريقة التي تعالج بها حالات معينة بحيث تتماشى قرارات المجلس مع سياسات الدول الكبرى، وبعبارة أخرى، بحيث يصبح المجلس أشبه بقوة شرطة عالمية.

ولهذا فإن المعلومات المناسبة من الدول الأعضاء، والهيكلة والتحليل السليمين في تقرير مجلس الأمن السنوي الى الجمعية العامة، بل وتقاريره الخاصة عندما تقتضي الظروف ذلك حسب ما هو منصوص عليه في الميثاق، ليست ضرورية فحسب وإنما هي أيضا حيوية إذا كان لهذه المنظمة أن تصبح ديمقراطية حقة وإذا كان لها أن تفي بالكامل بالمقاصد والمبادئ التي صُممت من أجلها. ألا تكون الجمعية العامة قد أدت عملا قيما إن هي قررت في هذه الدورة أن تطلب من مجلس الأمن تقديم تقارير خاصة مستفيضة ومفصلة وتحليلية بشأن بعض أهم عمليات المجلس وأكثرها إثارة للخلافات؟

لا ينبغي إخفاء أي شيء يفعله المجلس أو لا يفعله عن أعضاء هذه المنظمة الذين أود أن أكرر أن هذا الجهاز يتصرف بالنيابة عنهم. وفي الوثيقة التي ننظر فيها الآن، وهذا أمر لا بد من ذكره، ليست هناك كلمة واحدة عن المناقشات الحقيقية التي درات في مجلس الأمن. وهذا كما نراه إنتهاك فعلي لميثاق الأمم المتحدة ولأحكامه المتصلة بمسؤولية المجلس في أن يرفع التقارير الى الجمعية العامة. وهكذا تُحرم الجمعية من سلطاتها المشروعة، بما في ذلك سلطة توجيه التوصيات الى مجلس الأمن فيما يتعلق بأنشطة المجلس أو أساليب عمله.

ولا يساورنا شك في أنه إذا أريد لهذه الوظيفة أن تؤدى، وجب على الدول الأعضاء، في المنظمة أن تكفل وضع الوسائل اللازمة لتأديتها في متناول الجمعية. يجب عليها أن تكفل أن تكون لدى الجمعية الوسائل للقيام بمهامها، وهي المهام الموكولة إليها بموجب الميثاق، فيما يتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين والتسوية السلمية للمنازعات. وقبل كل شيء، يجب أن تمكن من ممارسة سلطاتها ا لتي تمتلكها بمقتضى المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من الصك الذي نهتدي به في عملنا. ويحدونا الأمل أن تؤخذ جميع هذه المسائل في الحسبان على النحو الملائم في المفاوضات المقبلة بشأن إعادة تنشيط الجمعية العامة وأن يتم التوصل الى الاستنتاجات اللازمة.

تولي الرئاسة نائب الرئيس السيد بورسو (غرينادا).

لا أود أن أكرر ما قاله وفدي منذ بضعة أشهر، في مناقشة مشابهة، بشأن ما ينبغي أن يتضمنه تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة. ومع ذلك أود أن أؤكد على أن التقرير ينبغي أن يتضمن لا مجرد إشارات الى الوثائق الرسمية التي عرضت على المجلس والتي أعتمدها المجلس وإنما أيضا، وهذا أهم بكثير، موجزا تحليليا للمناقشات التي دارت في إطار ما يدعى بالمشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته التي أصبحت بسبب السياسة غير الديمقراطية التي فرضت على المجلس تعتبر مداولاته الحقيقية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يتضمن التقرير أيضا على النحو الواجب المعلومات التي تنقل الى المجلس شفويا في كثير من الأحيان بلسان بعض كبار المسؤولين في الأمانة العامة، وكذلك نصوص الرسائل المتبادلة بين رئيس المجلس والأمين العام حينما لا تكون قد نشرت بوصفها وثائق رسمية للأمم المتحدة، وكذلك محاضر الهيئات الفرعية للمجلس فهي بدورها تهم الدول الأعضاء الى أبعد الحدود.

وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون للتقرير هيكل وظيفي أوضح، هيكل يمكن أن يتكيف مع المحتويات التحليلية الجديدة التي نطالب بها. وهذا هو السبيل

الوحيد لتمكيننا من تحديد المضمون الحقيقي لعمل المجلس خلال العام وتحليل نتائجه، حتى ولو كان التحليل غير مستفيض تماما، وهي نتائج ينبغي أن ينظر اليها من الزاوية السياسية وليس بوصفها مجرد قائمة مبوبة.

إن القضايا المتصلة بتقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة ليست إلا عنصرا واحدا من العناصر التي يلزم إحداث تغييرات هامة في عمل المجلس بشأنها. ونرى أنه بينما يطلب منا أن نعمل بجد لإعادة هيكلة المجالين الاقتصادي والاجتماعي وأن نقوم بإصلاح الأمانة العامة بشكل جذري، فإن علينا أيضا أن نُدخل تغييرات هامة على أساليب عمل ذلك الجهاز الرئيسي الآخر.

إن الزيادة في عضوية مجلس الأمن التي هي موضوع سينظر فيه قريبا في هذه القاعة - تمثل جانبا جوهريا في إعادة الهيكلة الضرورية للمجلس. ولكن علينا ألا نغفل ضرورة الدراسة الجدية لمسألة التوزيع المنصف لجميع مقاعد المجلس، بالإضافة الى مسألة توسيع العضوية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه عندما يصبح تشكيل المجلس وتوزيع السلطة في إطاره أكثر عدلا وإنصافا، فإن ذلك الجهاز سيتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته بمزيد من الفعالية وعلى وجه أكمل.

إننا في الوقت الراهن نتكلم عن إعادة تنشيط الجمعية العامة ونحاول أن نتخذ قرارا في هذا الصدد. فأي طريقة أفضل لإعادة تنشيط الجمعية من تمكينها من الوفاء الكامل بمسؤولياتها فيما يتصل بمجلس الأمن الذي يتعين عليه، وفقا لقواعدنا المؤسسية أن يرفع تقاريره إليها؟

إننا نحث جميع أعضاء المنظمة أن ينظروا بجدية في هذه المسألة، كخطوة أولى في الإصلاح اللازم والذي تكثر المناداة به لمجلس الأمن. وإذا أخفقنا في هذا الصدد فسنكون قد تخلينا عن مسؤولياتنا كأعضاء. وإذا لم ينجح مجلس الأمن في تغيير آلياته لرفع التقارير الى الجمعية العامة تغييرا كبيرا، وبطريقة تلبي تطلعات جميع أعضاء المنظمة، فعلى الجمعية أن تتأهب، عاجلا وليس آجلا، لإصدار التوصيات اللازمة في هذا الصدد.

وأود أن أقول، ختاما، أنه بما أن مجلس الأمن هو أكثر أجهزة الأمم المتحدة حاجة للإصلاح الجذري، فمن الملح أن نحل الأفعال محل الأقوال تأمينا لمستقبل المنظمة ذاته.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أعبر عن تقديرنا للسفير ساردنبرغ، رئيس مجلس الأمن، على ملاحظاته الاستهلالية. إن عرضه لتقرير هذا الجهاز الرئيسي أمام الجمعية العامة هو في حد ذاته دليل على روح تعاون جديدة نرحب بها أيما ترحيب.

في الفترة التي انقضت منذ المناقشة التي جرت بشأن تقرير مجلس الأمن، في حزيران/يونيه الماضي أثناء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، استحدث عدد من الابتكارات بقصد تلبية الشواغل التي أعربت عنها الجمعية.

على سبيل المثال، تم إصدار التقرير في الموعد المحدد وأصبح متاحا في النصف الأول من الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، على خلاف التأخيرات التي لوحظت في الماضي.

وبالمثل، فإن هذه الوثيقة قد تم اعتمادها من قبل مجلس الأمن، لأول مرة، في جلسة عامة، وهي تتضمن تذييلا جديدا أدرجت فيه بالترتيب الزمني قائمة بالبيانات التي أصدرها رئيس مجلس الأمن خلال الفترة الزمنية التي يتناولها التقرير.

كما لاحظنا بذل جهد متأن لتحقيق شفافية أكبر من خلال تزويد الدول الأعضاء ببرنامج شهري لأنشطة المجلس ولا سيما من خلال البدء، في شهر آب/اغسطس الماضي، في إجراء مشاورات غير رسمية مع رؤساء المجموعات الإقليمية. وإذا عقدت هذه المشاورات على أساس دائم ومنتظم وعالجت جوهر أنشطة المجلس، فإنها لن تستجيب للرغبة المشروعة في الشفافية فحسب بل ستعزز أيضا فعالية المجلس. وستكون تلك على الأقل بداية ينبغي تشجيعها وتوسيعها لتمكين المجلس من الاستفادة من الخبرات والتجارب المتوفرة خارجه، بين صفوف الدول الاعضاء في الأمم المتحدة. وهذا الانفتاح، الذي تساورنا رغبة حارة في أن نراه يحدث، قد يساعد المجلس على تنفيذ مهامه في مواجهة أزمات تزداد تعقيدا.

إن التغيرات الإيجابية التي لوحظت خلال الأشهر القليلة الماضية استجابت بالفعل، ولو جزئيا على الأقل، لرغبات وتطلعات الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن السياق القانوني والسياسي الذي ينبغي أن تدرس الجمعية العامة في إطاره تقرير مجلس الأمن، كما تبينه قراءة المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة معا، يقتضي اتخاذ تدابير إضافية على أساس مسائل ثلاث

هي هيكل وفحوى التقرير، وشفافية أعمال المجلس، واحترام وظائف الجمعية العامة.

أولا، يمكن إثراء تقرير المجلس بإرفاق جزء تحليلي يلخص العمل المضموني الذي قام به المجلس، ويوضح سباق النهج التي اتبعت وما ينطوي عليه الأمر من عوامل ومخاطر. وهذا التحليل ضروري إذا أردنا أن تجري الجمعية العامة مناقشة مضمونية أو حتى حوار مع مجلس الأمن، كيما تكون في وضع يمكنها من الوفاء على الوجه الصحيح بالمسؤولية المناطة بها بموجب المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق.

ثانيا، يجب إيجاد توازن بين استخدام المشاورات غير الرسمية، التي لا يمكن التشكيك في فائدتها، وتنفيذ المجلس لواجبه في أن يبقى المجتمع الدولي، الذي يعمل باسمه على إطلاع بما يجري وفي أن يُحسن باستمرار قبول استجاباته.

ثالثا، إن صلاحيات مجلس الأمن لا تمنع، كما نعلم، الجمعية العامة من ممارسة صلاحياتها، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. وينبغي إيلاء الوزن والأهمية الكاملين لأحكام المادة ١١ من الميثاق، التي تمنح الجمعية العامة سلطة النظر في المبادئ العامة للتعاون من أجل صون السلم والأمن الدوليين، ومناقشة أية مسائل لها صلة بهذا الموضوع والتقدم بتوصيات، بما في ذلك توصيات الى مجلس الأمن.

وبالتالي، بمقتضى أحكام الميثاق، هناك اختصاص متشاطر على الأقل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين: التفكير والدراسة ووضع التوصيات من مسؤوليات الجمعية، بينما تتركز ولاية مجلس الأمن على أن يعالج بطريقة ملموسة الصراعات المحددة ويتخذ الاجراءات اللازمة لحسمها.

إن مؤسسي منظمتنا كانوا على إدراك تام لأهمية إقامة توازن بين هيئاتها الرئيسية، ولا سيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وإن احترام هذا التوازن، المنصوص عليه في الميثاق، له أهمية قصوى، لا بالنسبة للجمعية العامة بوصفها المحفل العالمي والديمقراطي الذي يضم جميع الدول الأعضاء فحسب بل أيضا لمجلس الأمن ذاته. فاتساق منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها يرتكزان بصورة أساسية على علاقة متوازنة ومتكاملة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن مع احترام خصائص كل منهما، على النحو الذي يبتغيه الميثاق.

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات، من الواضح أنه بمقتضى روح ونص الميثاق، فإن دراسة الجمعية العامة لتقرير مجلس الأمن لا يمكن أن تكون مجرد إجراء شكلي، مكون من الإحاطة علما بهذا التقرير دون دراسته أو تقديم أية توصيات بشأنه. والاتجاه الحالي يبدو مؤاتيا لإعادة النظر في أمر هذه الممارسة، التي كان للظروف السائدة خلال الحرب الباردة دور أساسي في اتباعها.

إن انتهاء الحرب الباردة، وإعادة تقييم الممارسات وأساليب العمل، بل هياكل منظمتنا ذاتها بما في ذلك بوجه خاص مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن، لمما يدعونا الى بذل جهد جماعي لإجراء تحسين متضافر في أداء مجلس الأمن.

ومن الواضح تماما أن ذلك سيمثل إسهاما رئيسيا في إضفاء الطابع الديمقراطي على عمل منظمتنا وترشيد أساليب عملها، وفي النهاية تعزيز فعاليتها ودورها.

السيد زاباتا (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، يود وفد بلادي أن يشكر رئيس مجلس الآمن، الممثل الدائم للبرازيل، على تقديمه لتقرير المجلس. إننا نلاحظ جهود المجلس لتحسين عملية تقديم المعلومات عن أنشطته وقراراته الى جميع الدول الأعضاء، ونحن نشجع المجلس على مواصلة بذل هذه الجهود.

إن قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٧ يشجع الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في إجراء مناقشة ودراسة مضمونية متعمقة لتقارير الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة.

وفي هذا الشأن، مما يشجعنا حقا إننا تلقينا آخر تقرير للمجلس في الموعد المناسب لمناقشتنا وأن الفترة التي يغطيها حديثة العهد نسبيا. ومع ذلك، يشعر وفد بلادي أنه مضطر الى الالتزام بشكل كامل بمقصد القرار ٢٣٣/٤٧ بشأن هذه المسألة، لأننا نرى أن قالب التقرير الحالي ومضمونه لا يوفران لنا أساسا كافيا للدخول في مناقشة جادة حقا حول أنشطة المجلس

وعمله في الفترة قيد النظر. كما أنه سيكون من المتعذر، في رأينا، أن تكون للمناقشة دلالة حاضرة إن هي دارت على أساس التقرير الحالي.

ولهذا، أود أن أقصر ملاحظاتي الموجزة على محتوى التقرير وطريقة عرضه بدلا من جوهر القضايا المحددة الواردة فيه - برغم أهميتها - وذلك بقصد اقتراح تغييرات معينة في هذين المجالين.

تعتقد الفلبين إن إمكانية النظر الجاد في التقرير ستزداد زيادة كبيرة لو أدخلت تغييرات إضافية على قالبه ومحتواه وتوقيته، وإن كنا نسجل كذلك جهود مجلس الأمن الأخيرة من أجل تحسين تقريره الى الجمعية العامة. وبذلك نحن نشاطر آراء الوفود الأخرى بأن تقرير المجلس تقرير ينبغي تحسينه. واعتبارنا الأساسي في هذا الصدد هو تعزيز قدرة الجمعية العامة على أن تنظر وتستجيب على نحو مضموني لأعمال المجلس مما يؤدي به الى القيام بدوره على نحو فعال كما هو وارد في الميثاق، وخاصة فيما يخص المواد ١٠ و ١٣ و ١٤، التي تمثل بدورها، في اعتقادنا، الهدف الرئيسي من وراء المادة ١٥. ونعتقد أيضا أن هذه التغييرات يمكن تحقيقها دون زيادة طول التقرير. والواقع، إنه يمكن استكشاف طرق لاختصار التقرير.

إن تقرير المجلس يعكس مسؤوليته أمام الجمعية العامة، وهي تنشأ من حقيقة أن المجلس مفوض من قبل الدول الأعضاء حق التصرف باسمها في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك ينبغي لتقرير المجلس أن يتيح للدول الأعضاء الوسائل اللازمة لتقييم أعماله، وكلما لزم الأمر، لكي تستجيب أو تتقدم بتوصيات الى المجلس بشأن هذه الاجراءات على نحو مناسب وفي حينه. وأي إضعاف لهذه المسؤولية، مثلا بسبب قدم المعلومات الواردة في التقرير أو عدم كفايتها، يمكن في النهاية أن يقوض من فعالية المجلس وكفاءته وسلطته الأدبية.

إن الحاجة الى تقرير للمجلس يقدم بصورة أكثر تواترا وينطوي على المزيد من التحليل قد أصبحت أكثر ضرورة اليوم بالنظر الى دور المجلس الأنشط والأبرز في التصدي لقضايا السلم والأمن الدوليين، فضلا عن لجوئه المتواتر، كجزء أساسي من عملية صنع القرار فيه، الى المشاورات المغلقة والمشاورات غير الرسمية التي تفتقر نسبيا الى الشفافية. ولذا ينبغي أن يكون التقرير وسيلة كذلك للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي ليست أعضاء في المجلس لاكتساب المزيد من الفهم والتقدير للأسباب والعوامل التي تكمن وراء النهج الذي اتبعه المجلس في كل حالة بعينها.

ويعتقد وفد بلادي أنه يصح أن يجري الفريق العامل مفتوح العضوية غير الرسمي الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قرارها ٤٧/٢٣٣، مناقشة مستفيضة للاقتراحات المحددة الرامية الى تحسين تقارير المجلس الى الجمعية العامة. ونعتقد أيضا أن الفريق العامل، بعد النظر في جميع المقترحات الخاصة بهذه المسألة ينبغي أن يتقدم بالتوصيات الملائمة لكي تنظر فيها الجمعية. ومع ذلك، فإن مناقشتنا العامة اليوم يمكن أن تكون مدخلا مفيدا لمداولات الفريق غير الرسمي. ومع مراعاة ذلك، أود أن أقترح إجراء تحسينات عامة معينة في التقرير من شأنها أن تعزز من قدرة الجمعية العامة على مناقشته بصورة أكثر فعالية. وهذا، بدوره، سيعزز الجهود الرامية الى إعادة تنشيط الجمعية وتحسين التنسيق بين المجلس والجمعية بالنسبة للمسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

أولا وقبل شيء، تعتقد الفلبين أن التقرير ينبغي أن يكون تحليليا في طبيعته وألا يقتصر على سجل للقرارات والمقررات التي اعتمدها المجلس. وينبغي أن يتضمن تحليلا دقيقا للقرارات التي اتخذت وملخصا لمناقشات المجلس ومداولاته بشأن كل قضية مضمونية تمت تغطيتها خلال الفترة قيد النظر. وينبغي أن يشمل ذلك المناقشات التي دارت في الجلسات الرسمية للمجلس وكذلك المشاورات المغلقة غير الرسمية التي أجراها المجلس بكامل هيئته. وسيكون من المفيد جدا أيضا إدراج بيان موجز للوضع الحالي لكل مسألة مضمونية نوقشت في التقرير الرسمي.

هذه التغييرات وحدها، في رأينا، يمكن أن تقيم أساسا صلبا لتبادل مضموني للآراء من جانب الجمعية العامة حول أنشطة المجلس وقراراته خلال الفترة قيد النظر. ومع ذلك، هناك تحسينات ممكنة أخرى - يمكن النظر فيها. ومع أننا لا نغفل أن الأمر قد ينطوي على طوارئ وأحداث لم تكن متوقعة، فإن التقرير يصح أن يحدد أيضا الخطة المبدئية للبرنامج السنوي المتوقع لعمل المجلس، خاصة بالنسبة للقضايا التي أشير اليها في التقرير السابق على أنها تتطلب مزيدا من المناقشة أو العمل من جانب المجلس. وينبغي أيضا، اذا أمكن، الإشارة الى نوع الإجراء المحتمل. ويمكن تحديث هذه التنبؤات شهريا.

كما يصح أن يضم التقرير فرعا عن أنشطة ومقررات الأجهزة الفرعية للمجلس، مثل لجان الجزاءات، خلال الفترة التي يشملها. ونعتقد أيضا أنه اذا أدرج فرع يتناول القضايا الادارية والمالية التي تواجه المجلس فإن هذا الفرع سيحظى باهتمام وفود كثيرة.

وأخيرا، فإن التقرير ينبغي أن يكون متاحا وأن يعمم في الوقت المناسب، ومن الأفضل أن يكون ذلك خلال بداية كل سنة أو خلال ربعها الأول، كي يتسنى للجمعية العامة أن تنظر فيه، بداية، في ذلك الوقت تقريبا من خلال آلية ملائمة. إن الفترة المثلى التي يغطيها التقرير ينبغي أن تكون سنة تقويمية تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. واستكمال التقرير يمكن أن يتحقق من خلال الإصدار المنتظم لتقارير خاصة طوال السنة. وبهذا تعالج مسألة قدم أو عدم كفاية المعلومات المقدمة للجمعية العامة في التقرير السنوي أو في التقارير الخاصة السابقة.

إن وفد بلادي على استعداد للاستماع الى أي اقتراحات أخرى، ولربما كانت أكثر تفصيلا، من أجل تحسين تقرير المجلس. ونحن نتطلع الى تبادل مثمر للآراء بشأن هذا الموضوع خلال مناقشتنا، التي أكرر أنها يمكن أن توفر إطارا مفيدا للمزيد من النظر في هذا الموضوع، وخاصة من جانب الفريق المفتوح العضوية غير الرسمي المعني بإعادة تنشيط الجمعية العامة.

السيد خسرو (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تجتمع الجمعية العامة اليوم لدراسة التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم الى الجمعية العامة. لقد استعرض وفد بلادي التقرير الوارد في الوثيقة A/48/2، والذي يغطي الفترة ما بين ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ و ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، ونلاحظ بشيء من الارتياح أن النظر فيه واعتماده، قد حدثا، للمرة الأولى، في جلسة عامة لمجلس الأمن. ونرحب أيضا بتقديم التقرير الحالي الى الجمعية العامة في الوقت المناسب. وفي الواقع، إن هذه الخطوات تسير في الاتجاه الصحيح اذا ما تذكرنا الآراء التي أبديت عقب صدور التقرير السابق لمجلس الأمن.

من الواضح أن مجلس الأمن، في أعقاب الحرب الباردة، وسع من أنشطته. والمقارنة الكمية بين حجم العمل الذي قام به المجلس في فترة تقريره الحالي، من حزيران/يونيه ١٩٩٢ الى حزيران/يونيه ١٩٩٣، وحجم العمل الذي قام به في فترة تقريره السابق، من حزيران/يونيه ١٩٩١ الى حزيران/يونيه ١٩٩٢ تبين بوضوح أن عدد جلساته وقراراته وبياناته الرئاسية قد تضاعفت تقريبا في فترة تقريره الحالي. ويظهر واضحا أن مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المناطة به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يبذل كل جهد ممكن للتكيف مع الظروف الدولية الجديدة.

وإذ نضع في اعتبارنا المبدأ العام الذي يقضي بأن الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة مسؤولة أمام العضوية الكاملة، ممثلة في الجمعية العامة، نرى أنه كلما وسع مجلس الأمن من أنشطته وجب أن تزيد مسؤوليته تجاه العضوية العامة، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق. وبهذا يفي المجلس بتوقعات المجتمع الدولي.

إن تعاظم دور المجلس واتساع جدول أعماله، على النحو المتوخى في العهد الدولي الجديد، ينبغي أن يكونا متناسبين مع درجة ثقة المجتمع الدولي بأداء المجلس والواقع أن هذا الدور الأكبر وجدول الأعمال الموسع قد يكونا مرعبين اذا لم يترسخ في أذهان المجلس وخاصة في أذهان أعضائه الدائمين الحرص المقابل على كفاية التجاوب مع العضوية العامة وتقديم الحساب لها وعلى تحقيق الشفافية في عمل المجلس. وجمهورية ايران الاسلامية تشعر بالقلق إزاء ممارسات المجلس غير الديمقراطية وجداول أعماله الخفية ولا مبالاته بآراء المجتمع الدولي كما تتبلور في الجمعية العامة.

وغني عن البيان أن أي انعدام للوضوح في أعمال المجلس يتناقض وروح الصراحة والديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد توافق جمهورية ايران الاسلامية على رأي الأمين العام القائل بأنه:

> "ينبغي للمشاورات غير الرسمية أن يتخللها مزيد من الجلسات الرسمية، وذلك لإعلام الدائرة الأوسع للدول الأعضاء". (A/48/1، الفقرة ٣٨)

والواقع، كما نوهت الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في سياق المناقشة العامة لهذه الهيئة، إن إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن وضمان الوضوح في أنشطته يكتسيان أهمية فائقة في تعزيز مصداقية منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، لا يسعني إلا أن أؤكد أنه اذا أورد التقرير السنوي لمجلس الأمن تحليلا شاملا متكاملا للمسائل المدرجة في جدول أعماله وللنهج التي اتبعها في تناول المسائل الجوهرية، فإن ذلك لا بد وأن يسهم في زيادة الشفافية في أعمال المجلس. ومن المؤسف أن هذا التقرير السنوي، شأنه شأن التقارير السابقة عليه، لا يتسم إلا بإيراد الرموز

والقرارات والترتيب التاريخي للمسائل، ولا يتناول أية مسائل جوهرية.

وبغية زيادة مصداقية منظومة الأمم المتحدة في مجال حاسم هو مجال السلم والأمن، من الضروري أيضا إعادة النظر في سلوك المجلس ونهجه في تناول حالات العدوان والأخطار الموجه للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد أعربنا في مناسبات عديدة، مثل دول أعضاء كثيرة أخرى، عن قلقنا العميق إزاء النهج الانتقائية والمعايير المزدوجة التي يتبعها المجلس. وأوضح مثال على ذلك موقف مجلس الأمن من المأساة في جمهورية البوسنة والهرسك. إذ من الواضح أن المجلس، على الرغم من فداحة جرائم الصرب وأعمالهم العدوانية ضد دولة عضو، لم يتصرف بشكل حازم لتصحيح هذه الحالة المأساوية. والواقع أنه لو كان المجلس قد تخلى عن أسلوب الكيل بمكيالين وتصرف بشكل حازم عندما بدأ الصرب عدوانهم، لما واجهنا هذا الاستمرار في سياسة "التطهير العرقي" البغيضة وهذه الإباحة الجارية لهذا التطهير.

وختاما نأمل أن تزال العيوب التي تشوب عمل المجلس، والتي أبرزت بعضها، حتى يتسنى تعزيز التعاون بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ويتسنى للجمعية العامة، بوصفها الجهاز الأعلى للأمم المتحدة، أن تقيم بدقة تقارير المجلس وأن تصدر له التوصيات.

السيد تيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): عملا بميثاق الأمم المتحدة، تجتمع الجمعية العامة اليوم للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن. ويسر وفدي أن التقرير قد قدم في الوقت المناسب. ونود أن نسجل امتناننا للسفير ساردنبرغ الممثل الدائم للبرازيل ورئيس مجلس الأمن على قراره بأن يتولى بنفسه عرض التقرير. ونفهم أن هذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها هذا، لذلك نهنئه على البدء بممارسة نرجو أن تستمر في المستقبل. ومن المشجع أيضا أن المجلس اعتمد هذا التقرير في جلسة علنية. كما ينوه وفدي بالتحسينات التي أدخلت في بعض جوانب أساليب عمل المجلس. وبذلك نشهد إحراز تقدم في سبيل زيادة الشفافية في عمل هذا الجهاز الهام من أجهزة الأمم المتحدة.

لكن لا بد أن أشير الى أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه. إن التقرير السنوي للمجلس لا يزال يمثل التعبير الرسمي عن التزام قائم. والوثيقة المعروضة علينا لا تزال تفتقر الى ذلك النوع من التحليل الذي يتيح للجمعية أن تفهم الأسس التي ارتكزت عليها اجراءات المجلس. والجمعية العامة ليست حتى الآن في وضع يمكنها من القيام على الوجه الأكمل بالمهام المناطة بها بموجب الميثاق.

وثمة مشاكل قديمة العهد زادت من تفاقمها الحقائق التي استجدت منذ نهاية الحرب الباردة. وفي السنوات الأخيرة شهدنا تزايد عدد بنود جدول أعمال مجلس الأمن. وبات مطلوبا من المجلس التماس حلول لصراعات في جميع أنحاء العالم. وفي ظل هذه الحالة الجديدة يبدو من المنطقي بل من الطبيعي أن يزداد اهتمام الدول الأعضاء في المنظمة بأعمال المجلس، وأساليب عمله وأسس قراراته.

لقد ردت أكثر من ٧٠ دولة عضو على الاستبيان الخاص بـ "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته". وكون أغلبية كبيرة من هذه الدول قد أشارت كذلك الى مسألة أساليب عمل المجلس إنما هو تعبير عن الأهمية التي نعلقها على معرفة عمل المجلس وتفهمنا له. وبعبارة أخرى، يبدو واضحا أن هذا العمل ليس - ولا ينبغي أن يكون - مجرد جراحة أرقام.

وينبغي أن نمضي قدما في مهمة إضفاء مزيد من الشفافية والديمقراطية على أعمال المجلس. وقد قدمت بالفعل اقتراحات بتعديلات إجرائية لا تقتضي إصلاحات هيكلية أو قانونية أو تغيير للقواعد. ومن الأفكار المبتكرة توزيع تنبؤ مؤقت لبرنامج العمل، الأمر الذي يمكن الدول الأعضاء من معرفة البنود التي سيتناولها المجلس في كل شهر.

ويمكن اتخاذ تدابير أخرى لإعلام جميع أعضاء المنظمة بالبنود التي ينظر فيها المجلس في إطار مشاوراته غير الرسمية. ونحن نعتقد أن الأعضاء بحاجة لمعرفة خلاصة لما بحث في تلك المشاورات. وسيكون من المفيد للغاية أن تعلن اليومية عن البنود التي سينظر فيها في تلك الاجتماعات.

وتشير المكسيك في ردها على الاستبيان المتعلق بالتمثيل في عضوية مجلس الأمن، مثلما أشار غيرها من الدول الأعضاء، الى ضرورة أن يصبح التقرير السنوي للمجلس تحليليا في طبيعته؛ وأنا أعيد التأكيد على ذلك الآن. وقد أوضحنا أنه سيكون من المناسب أن يقدم المجلس تقارير فصلية موضوعية، دون الإخلال بتقديم التقارير الخاصة المتوخاه في الميثاق، فهذا من شأنه تقوية علاقة المجلس بالجمعية، وقد اقترحت المكسيك أيضا تعيين مقرر خاص لمجلس الأمن يكلف

بمهمة موافاة الدول الأعضاء بالمعلومات عن أعمال المجلس في حينها.

ونحن نقدر إصرار أعضاء المجلس على تحديث أساليب عملهم على مدى الشهور الأخيرة ونقدر مابذلوه من جهد في هذا السبيل. ونحثهم على المثابرة وعلى المضي شوطا أبعد في هذا الاتجاه.

وإنه لأمر أساسي ألا يصبح التقرير السنوي لمجلس الأمن مجرد مسألة بروتوكولية محضة. وليس من قبيل المصادفة أن التزام المجلس بتقديم تقارير تنظر فيها الجمعية العامة هو التزام ورد بشأنه نص مفصل في المادة ٢٤ من الميثاق. فنحن أعضاء الأمم المتحدة قد عهدنا الى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين - ولم نقصر تلك المسؤولية عليه وحده - وهذا معناه أن المجلس مسؤول أمام الجمعية العامة.

وإننا نأمل أن نشهد في المستقبل القريب تقارير موضوعية تحليلية بشأن أنشطة وجهود مجلس الأمن. إن صيانة السلم والأمن الدوليين هي أولا وقبل كل شيء الهدف المشترك للأمم المتحدة، والجمعية العامة هي مركز المساعي لبلوغ ذلك الهدف.

السيد كولينز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مهمتنا هنا اليوم هي تلقي تقرير مجلس الأمن عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ والنظر فيه. ويود وفدي أن يشيد بالطابع الموسع للتقرير. ومما له أهمية خاصة أن تقديم التقرير قد حدث في الوقت المناسب هذا العام. وقد أوضح وفدي من قبل أنه مع أن التقرير يتخذ شكل خلاصة وافية، فإن هذه الخلاصة مفيدة للغاية في حد ذاتها من حيث أنها تساهم في إعلام أعضاء الأمم المتحدة عامة بأنشطة مجلس الأمن.

وقد تزايدت الدعوة من جانب أعضاء الأمم المتحدة الى توخي الشفافية فيما يتعلق بأعمال المجلس. وهذه الدعوة جاءت نتيجة لزيادة أعمال وأنشطة المجلس في السنوات الثلاث الماضية، وأصبح لها محلها في ضوء هذه الزيادة. وتتجلى بداية على طريق الشفافية في هذا الخصوص في اعتماد التقرير الحالي لاقتراحات متعلقة بشكل التقرير، وهي اقتراحات اعتمدها مجلس الأمن في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وتضمنتها الوثيقة S/26015. والاقتراحات ذات صبغة آلية وبيروقراطية نوعا ما. وهي تنطوي على تيسير استرجاع المعلومات بالتوسع في الفهرسة والارشادات المرجعية. وهي تشكل مع ذلك التزاما بعملية الشفافية وخطوة على طريقها. ويود وفدي أن يشيد بالجهود التي بذلت في هذا الصدد.

ولدى بحثنا لتقرير مجلس الأمن، المقدم للجمعية العامة، من المهم أن ندرك أن تقديم تقرير سنوي عن أعمال المجلس هو المقابل للسلطة التي أسبغتها عليه الدول الأعضاء، وأقول، إذ يغيب عني أي تعبير أفضل، إنه كشف حساب يقدمه مجلس الأمن لأعضاء الجمعية العامة يوضح فيه كيف اضطلع بالنيابة عن الدول الأعضاء بمسؤوليته تنفيذا لمهمة صيانة السلم والأمن الدوليين.

والتقرير يعكس أيضا، بحجمه وحده، الزيادة الكبيرة الحاصلة في عبء العمل الذي تعين على المجلس أن يضطلع به في السنوات الأخيرة. ويعكس هذا بدوره الدور المتعاظم الذي تقوم به الأمم المتحدة عموما والآمال الأكبر التي يعلقها المجتمع الدولي على مجلس الأمن فيما يتصل بحفظ السلام وصنع السلم.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يعبر عن تقديرنا لوفود الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن في السنة الماضية لما أبدته من الالتزام والتفاني.

إن الوفود المجتمعة في هذه القاعة على علم بالاحصائيات المتعلقة بالزيادة الهائلة في عدد الجلسات الرسمية للمجلس، ولا سيما في العامين الماضيين، بالمقارنة بالاجتماعات القليلة نسبيا في الماضي. وعلى سبيل المثال، فإن ما يقرب من ثلث المجموع الإجمالي للقرارات التي اعتمدها المجلس منذ عام ١٩٤٥ قد اعتمد في السنوات الثلاثة الماضية وحدها. وفي الفترة التي يغطيها التقرير عقد مجلس الأمن ١٥١ جلسة، واعتمد ٨٠ قرارا وأصدر ٩٦ بيانا رئاسيا. وكان من المحتم أن يؤدي مثل هذا العبء من العمل الى انتهاج أساليب جديدة في العمل. وكما قال ممثل البرازيل عند مناقشة التقرير المقدم للجمعية في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣، فإن أساليب عمل مجلس الأمن الجديدة قد تطورت بحكم الظروف ومن ثم فهي لم تأت نتيجة لتخطيط مؤسسي طويل المدى. ومما يجافي الإنصاف ألا نعترف بأن الزيادة الهائلة في عبء العمل قد خلقت حالة جديدة لأعضاء مجلس الأمن. ومما يجافي الإنصاف كذلك ألا نعترف بأن هذه

الزيادة قد خلقت موقفا جديدا للدول التي ليست أعضاء في مجلس الأمن.

وهناك بصفة خاصة زيادة مهولة في حجم الوقت المكرس للمشاورات غير الرسمية بين أعضاء المجلس. ومن الواضح أن مجلس الأمن بحاجة الى آلية للمناقشات السرية وأن المشاورات غير الرسمية هي أحد الأساليب الممكنة لتحقيق ذلك. غير أن اتساع مدى هذه المشاورات غير الرسمية والافتقار الى آلية للحوار الواضح بين أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن بصدد هذه المشاورات أصبحا مثار قلق شديد لأعضاء الأمم المتحدة عموما.

إن سلطة ومشروعية قرارات مجلس الأمن لا تستمدان من المجلس في ذاته، وإنما تستمدان من كون المجلس، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يعمل نيابة عن أعضاء الأمم المتحدة بوجه عام. وأعضاء الأمم المتحدة ملتزمون بتأييد هذه القرارات وتطبيقها. وإذا كان لعامة الأعضاء أن يفعلوا ذلك، بتأييد شعبي - وبخاصة في الحالات التي تكون فيها لهذه القرارات عواقب سياسية واقتصادية خطيرة على الشعوب التي يمثلها عامة الأعضاء، أو في الحالات التي يتعين فيها عليهم تطبيقها أو إنفاذها - يصبح من الضروري للغاية إشعار من نمثلهم بأن لهم صوتا مسموعا على طاولة صنع القرار. وهذا يعني أنه ينبغي أن يتوفر قدر أكبر بكثير من الانفتاح والشفافية في عملية صنع القرار. وإلا فإن تأييد عامة الجمهور لأنشطة مجلس الأمن لن يكون ميسورا. وما تدعو إليه الحاجة الآن، من الناحية العملية، هو آلية يمكن عن طريقها إعلام أعضاء الجمعية العامة عن إجراء المشاورات غير الرسمية وتمكينهم من الإدلاء بدلوهم فيها إذا اقتضى الأمر.

إن الميثاق، كما ذكرت، لا يتطلب مجرد تقديم تقرير سنوي عن أعمال مجلس الأمن الى الجمعية العامة. فهو يتطلب أيضا أن تنظر الجمعية في هذا التقرير. والتقرير المعروض علينا، هو بالطبع تقرير طويل قبل كل شيء، وهو للأسف سجل محزن لفشل البشر في أن يعيشوا في سلام ووئام في مختلف أنحاء العالم وتذكرة مفيدة لنا بأننا نتناول مسائل تمس حياة الناس بمعنى الكلمة وما أكثر ما نتناول مسائل تتناول موت أناس أبرياء وموت من يسعون لمساعدتهم على حفظ السلم.

إن الحالات المدرجة في التقرير حالات تستحق كلها النظر فيها والاهتمام بها من جانب الجمعية العامة. وتقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة وسيلة يمكن بها لجميع الأعضاء أن يحيطوا علما بشكل محدد بهذه الحالات، وأن يوضحوا اهتمام الجمعية العامة بأمرها. وإذا كان وفد بلدي قد آثر أن يذكر بإيجاز شديد شواغلنا فيما يتصل بحالتين فقط من الحالات المدرجة في التقرير، بدلا من الحديث عن كل القضايا الخطيرة المثارة فيه، فإن أسباب ذلك هي ضيق الوقت والشعور بالقلق الزائد إزاء الأحداث الجارية في هذه اللحظة.

لقد قرأنا اليوم تقارير عن حدوث المزيد من المذابح المروعة في البوسنة والهرسك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقول إن وفد بلدي يأمل في التوصل الى هوية المسؤولين عن تلك المذابح وجعلهم يدفعون ثمن جرائمهم.

وسيبدأ مجلس الأمن عملية النظر في أمر تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال في الأيام القليلة المقبلة. لذلك فإن من المناسب أن نفصح عن شواغلنا بالنسبة لهذه القضية. لقد أعرب وفد بلدي مرارا وتكرارا عن الرأي القائل بأن المصالحة السياسية والتعمير الوطني ينبغي أن يكونا الهدفين ذوا الأولوية في مهمة الأمم المتحدة في الصومال. إننا نعرف أن الأمم المتحدة تشاطر هذا الرأي، وإن عملية المصالحة السياسية والتعمير الوطني بدأت تترسخ الآن في ذلك البلد بفضل جهود عملية الأمم المتحدة في الصومال. ويحدونا وطيد الأمل في ألا تؤدي الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة في مقديشو الى أي إنحراف عن الجهود التي تبذل حاليا من أجل تحقيق حل سلمي لمشاكل الصومال.

وأخيرا، يأمل وفد بلدي أن يسبق إعداد تقرير مجلس الأمن المقبل الى الجمعية العامة اعتماد بعض الاقتراحات التي قدمت هنا اليوم فيما يتعلق بهذا التقرير.

السيدة دولت حسن (مصر): يود وفد مصر في مستهل كلمته أن يعرب عن شكره وتقديره لسفير البرازيل بصفته رئيسا لمجلس الأمن، على تقديمه التقرير محل البحث.

إن مصر تولي أهمية خاصة للمناقشة السنوية التي تجريها الجمعية العامة لدى نظر تقرير مجلس الأمن المرفوع إليها بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، وتعتبرها فرصة لتبادل وجهات النظر بين كافة الدول أعضاء الأمم المتحدة بشأن أعمال المجلس، لتسجيل إنجازاته والتعرف على أوجه قصوره. كما أن هذه المناسبة تعتبر بمثابة ممارسة الجمعية العامة لدورها فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، حيث أن تقرير

مجلس الأمن المقدم الى الجمعية العامة يعبر عن المسؤولية المحاسبية للمجلس تجاه الجمعية العامة، كما يعتبر إنعكاسا لعلاقة التوازن بين الأجهزة الأساسية للمنظمة، هذا التوازن الضروري والحيوي لقيام كل من الجهازين بمسؤولياتهما على نحو متسق.

إن الأهمية المتزايدة لمجلس الأمن في السنوات الأخيرة والتي انعكست في تزايد كثافة أعماله وتلاحق اجتماعاته بشكل ملحوظ بالإضافة الى تنوع مسؤولياته قد خلقت وضعا جديدا يحتم تعرف الجمعية العامة على ما يقوم به المجلس من نشاط، وما يؤديه من مهام.

ووفد مصر يرحب بصدور التقرير المقدم من مجلس الأمن للجمعية العامة هذا العام. وفي الواقع إن مسؤولية تقديم التقرير بصفة دورية وفي حينه، تعتبر مسؤولية أساسية وواجبة الاحترام يحتمها الطابع التمثيلي والتفويض المعطى الى أعضاء مجلس الأمن من جانب أعضاء المنظمة وفقا للمادة ٢٤ وما تتطلبه المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تزايد نشاط المجلس وتلاحق اجتماعاته اليوم تلو الآخر أمر يتوقع معه المجتمع الدولي صدور تقرير يستعرض التطورات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ويركز على وضع وطبيعة هذه التطورات بأسلوب تحليلي وبشكل متكامل يمكن الجمعية العامة من أن تحلل محتواه، وأن تتخذ بشأنه ما تراه مناسبا من قرارات.

وللأسف فإن تقرير مجلس الأمن محل الاستعراض هذا العام جاء صورة مطابقه لتقرير العام الماضي من حيث تضمينه للقرارات والبيانات الصادرة في الفترة الزمنية التي يغطيها، وكلها مستندات عامة سبق للجميع الاطلاع عليها، دون أن تكون مصاحبة بأية تفسيرات أو تقييم أو تبرير، واتبع في صياغتها الأسلوب الوصفي الذي يستحيل معه إجراء تحليل لنشاط المجلس.

إن وفد بلادي كان يأمل أن يأخذ أعضاء مجلس الأمن الاقتراحات العديدة السابق الإعراب عنها خلال مناقشة تقرير العام الماضي بمحمل أكثر جديه ويوليها الاهتمام الواجب: فكان المتوقع إصدار تقرير يتضمن تحليلا وافيا للأسس التي استند عليها في مزاولة المجلس لنشاطه لتتمكن الجمعية العامة من النظر بدقة في الأسباب الكامنة وراء قراراته الهامة. كما جاء التقرير خاليا من أي إشارة الى أعمال أجهزته الفرعية التي تهم أعمالها عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة. كما لم يتضمن الموضوعات المتعلقة بعمليات حفظ السلام، وكلها مسائل، نظرا لأهميتها وتأثيرها على عدد كبير من الوفود، لا يتصور إغفالها في تقرير يعكس بحق أعمال مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالنواحي الإجرائية للمجلس، يهم وفد مصر التأكيد على ضرورة العمل على زيادة الشفافية في أعماله. فعلى عكس ما يردده البعض، فإننا لا نرى أي تناقض على الإطلاق بين زيادة كفاءة أداء مجلس الأمن وزيادة الشفافية في أعماله. وإذا كانت المشاورات غير الرسمية تعتبر آلية مفيدة ومرنة تكفل لأعضاء المجلس فرصة تحديد مجالات الاتفاق والتغلب على الخلافات في وجهات نظر أعضائه، فإن هناك حاجة ماسة لاطلاع الدول غير الأعضاء بمجلس الأمن على ما يدور فيه من نشاط يقوم به نيابة عن كافة أعضاء المنظمة. وإن كانت الأمانة تحتم علينا الاعتراف بوجود تطور إيجابي في هذا الاتجاه، تمثل في إجراء مشاورات مع عدد من الدول غير الأعضاء المعنية بالمسائل التي يبحثها المجلس بالإضافة الى إصدار قائمة بالمسائل التي يتناولها في بداية كل شهر، وهو اتجاه يستحق التشجيع، فرغم ذلك فإن هذه المشكلة لم تلق حتى الآن الاهتمام الواجب، وإن كانت المقترحات للتغلب عليها متعددة وسبق إثارتها. فمن ناحية، سبق أن اقترح توزيع ملخص للمشاورات غير الرسمية التي يجريها أعضاء المجلس حول الموضوعات التي يبحثها. كما تم الإشارة الى إمكانية تعيين مقرر خاص للمجلس مهمته توفير المعلومات عن أعماله وهو الاقتراح المقدم من المكسيك منذ العام الماضي، بالإضافة الى إمكانية استغلال التقرير المقدم من مجلس الأمن الى الجمعية العامة لسد الفجوة والتغلب على هذا القصور.

والجدير بالذكر أن المقترحات السابقة تعتبر إجراءات عملية لتوفير المعلومات لأعضاء الأمم المتحدة، كما أنها لا تتطلب أي تعديل هيكلي أو قانوني.

إن مجلس الأمن في اضطلاعه بمسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يقوم بها باسم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. وهذا التفويض لا يمكن أن يكون له معنى حقيقي إلا بشعور الدول الأعضاء بالمشاركة في القرارات التي يتخذها مجلس الأمن بالنيابة عنهم. وبالتالي فإن الشرعية وزيادة كفاءة الاداء تحتمان النظر في الوسائل والأساليب التي

تحقق التكامل بين أعمال كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونعتقد أن تعديل محتوى تقرير مجلس الأمن للجمعية العامة بما يعكس النظرة التحليلية لأعماله بالاضافة إلى توفير المزيد من المعلومات عن نشاطه إلى أعضاء المنظمة إنما هو تعديل ستترتب عليه آثار إيجابية في هذا الاتجاه. بالإضافة إلى ما تقدم فإن مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ليست مسؤولية ينفرد بها مجلس الأمن فقط، فالجمعية العامة تقع عليها مسؤولية مماثلة في هذا المجال بموجب المادتين ١٠ و ١٤ من الميثاق.

كما أن التداخل الوثيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بعمليات حفظ السلام يتطلب منا مزيدا من التفكير حول الوسيلة المثلى التي يمكن عن طريقها التوصل إلى حوار دائم وبناء بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ويعتبر تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة أهم هذه الوسائل.

أخيرا، لقد آن الأوان لإعادة التفكير جديا في هذه المسألة الهامة، فالتقرير بصورته الحالية لا يفي بالهدف الذي وضع من أجله. وإذا كنا ننادي بأفكار الإصلاح وإعادة تنشيط الأمم المتحدة في عدد من المجالات من أجل تعزيز كفاءة المنظمة لمواجهة التحديات العديدة التي تواجهها فلا أقل من أن ينطبق هذا على تقرير مجلس الأمن للجمعية العامة من حيث المحتوى والشكل، لكى يتطور تناوله من إجراء روتيني محض إلى آلية تساهم في تحقيق الهدف المنشود وفق أحكام الميثاق.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥